الصواب والإلزام عند ""روس""

د. هشام صالح سليمان
أستاذ الفلسفة الحديثة المساعد
بقسم العلوم الاجتماعية- كلية التربية
جامعة الإسكندرية

"الصواب و"الإلزام" مفهومان لهما أهمية كبيرة فى مجال فلسفة الأخلاق ، والمعنى الذى يشير إليه كلٌّ منهما قد يصبح معنىً واحداً عند بعض الفلاسفة أو يقترب المعنين بدرجة كبيرة من بعضهما البعض ، وقد تناول "روس" Ross هذا الموضوع بالتفصيل . وما نحاول تقديمه هو:

أ) عرض لما قدَّمه "روس" لتوضيح معنى " الصواب" و"الإلزام".
ب) الإشارة إلى أن تناوله لهذا الموضوع أسهم فى تطوير المذهب الواجب والمذهب الحدسى .
ت) توضيح ما قد يكون "روس" أغفله عند تقديمه لواجبات الوهلة .

ويناقش"روس" معنى الصواب "Right" ويبدأ بتناول وجهة النظر التطورية Evolutionary. ومن المقبول تناول هذه المدرسة ككل، بالرغم من أنها لم تحصر نفسها فى الواقع إلا فى واحد من التعريف للمصطلحات الأخلاقية. ولكنها أحياناً تتجه إلى تعريف (الصواب) بالإشارة إلى استحسان المجتمع، وأحياناً تتجه إلى تعريف الصواب على أنه سلوك متطور.

إن المدرسة التطورية والنفسية أوضحت بشكل كلى القليل من الوعى بالتمييز بين سؤالين مختلفين منطقياً بالكامل. الأول عن معنى مصطلحات مثل "الصواب" أو "الإلزام" Obligatory أى الذى نقوله عن وصف السلوك عند تمييزه على أنه "صواب" أو "الإلزام" ؟ والآخر ماهو الملمح الآخر الذى نميَّزه أو ماهى المميزات الأخرى لوصف السلوك على أنه "صواب" أو "إلزام" ؟وإن الطريقة التى تتبعها هذه المدرسة -فى العادة- هى مراجعة مجموعة متنوعة من أنواع الفعل والتى يطلق عليها بشكل شائع "صواب" ،وذلك لاكتشاف أو البرهنة على أن لها صفات مشتركة. على سبيل كون الفعل متطور بدرجة عالية وافتراض أن هذا "الصواب" و"الإلزام" . ولكن من الواضح افتراض مراجعة الأمثلة ستكون كافية وأن اكتشاف الصفات المشتركة سيكون صحيح ، فإنه سيبقى هناك احتماليين الأول :أن الصفات المشتركة التى تم اكتشافها ربما تكون ما يكون عليه الصواب ، والثانى : ربما يكون تحديد (أو تمييز) لما يكون الصواب نتيجة له، والذى يكون فى ذاته مختلف عن الصواب (صفة الصواب) فهو ليس جوهر الصواب ولكنه أساس له.

الصواب والإلزام عند ""روس""

"الصواب و"الإلزام" مفهومان لهما أهمية كبيرة فى مجال فلسفة الأخلاق ، والمعنى الذى يشير إليه كلٌّ منهما قد يصبح معنىً واحداً عند بعض الفلاسفة أو يقترب المعنين بدرجة كبيرة من بعضهما البعض ، وقد تناول "روس" *Ross هذا الموضوع بالتفصيل . وما نحاول تقديمه هو:

ث) عرض لما قدَّمه "روس" لتوضيح معنى " الصواب" و"الإلزام".
ج) الإشارة إلى أن تناوله لهذا الموضوع أسهم فى تطوير المذهب الواجب والمذهب الحدسى .
ح) توضيح ما قد يكون "روس" أغفله عند تقديمه لواجبات الوهلة .

ويناقش"روس" معنى الصواب "Right" ويبدأ بتناول وجهة النظر التطورية Evolutionary. ومن المقبول تناول هذه المدرسة ككل، بالرغم من أنها لم تحصر نفسها فى الواقع إلا فى واحد من التعريف للمصطلحات الأخلاقية. ولكنها أحياناً تتجه إلى تعريف (الصواب) بالإشارة إلى استحسان المجتمع، وأحياناً تتجه إلى تعريف الصواب على أنه سلوك متطور.

إن المدرسة التطورية والنفسية أوضحت بشكل كلى القليل من الوعى بالتمييز بين سؤالين مختلفين منطقياً بالكامل. الأول عن معنى مصطلحات مثل "الصواب" أو "الإلزام"

---

* **W.D Ross: سير وليم دافيد روس فيلسوف بريطاني أرسطي أخلاقي ولد عام ١٨٧٧م فى بلدة "تورسو" فى مقاطعة "كايثنس" باسكتلندا وتوفى عام ١٩٧١م، وقد تلقى تعليمه في المدرسة الملكية في Edinburgh وجامعة إيدنبرج، وكلية Balliol بجامعة أكسفورد، وكان زميل كلية مرتون Merton (١٩٠٠: ١٩٠٢)، وبعد ذلك ادنبره بجامعة أكسفورد (١٩٤١: ١٩٤٤)، وكان رئيس الجمعية الكلاسكية ١٩٣٢م، ورئيس الأكاديمية البريطانية (١٩٦٣: ١٩٤٠)، وكان رئيساً سابقاً لكلية "أوريل " بجامعة أكسفورد له شهرتان عالميتان متميزتان ، فهو أولاً أرسطى من المرتبة الأولى وطباعته لكتب أرسطو فى "الميتافيزيقا"و "والطبيعيات" و"التحليلات" مع الشرح المفصل ومعالجة النصوص تعدُّ من أكثر الأعمال أهمية عن "أرسطو" فى القرن العشرين. ويرجع إليه الفضل أكثر من أى فرد أخر فى صياغة الأخلاق الحدسية صياغة جديدة فى الزمن الحديث، ومذهب الحدسى هو المذهب القائل بأننا ندرك واجبتنا المختلفة - من حيث هى واجبات- إدراكاً مباشراً دون أن نستمدها من أى مبدأ آخر كمبدأ المنفعة ؛فـ "روس" قدم أولاً فى كتابه "الفعل الصواب والفعل الخير" ثم بعد ذلك فى محاضرات جمعها فى "أسس الأخلاق" مذهب الحدس الذى كان سائداً فى جامعة أكسفورد فى الجزء الأول من القرن العشرين فى صيغته المذهبية الكاملة. وكان رئيس مجلس المؤسسة الملكية الفلسفية والميتافيزيقا،ومن أهم مؤلفاته "الصواب والخير" Right and Good عام ١٩٣٠،"الالزام الأخلاقى" Moral obligationعام ١٩٤٩،بجانب مقالاته في المجلات الفلسفية مثلMind .**

جوناثان رى،وج.أو،أرمسون ،الموسوعية الفلسفية المختصرة، ترجمة: فؤاد كامل، جلال العشرى - عبد الرشيد الصادق المحمودى،مراجعة وإشراف: زكى نجيب محمود،المركز القومى للترجمة،القاهرة ،ط١، ٢٠١٣م، ص١٦٨.

Edwards, Paul,the encyclopedia of philosophy,Macmillan, London,1967,vol.7,p216:217

Craig ,Edward, The Shorter Routledge Encyclopedia of Philosophy ,Routledge Taylor &Francis Gourp,London and NewYork,2005,p.914.

Obligatory أى الذى نقوله عن وصف السلوك عند تمييزه على أنه "صواب" أو "الإلزام" ؟ والآخر ماهو الملمح الآخر الذى نميَّزه أو ماهى المميزات الأخرى لوصف السلوك على أنه "صواب" أو "إلزام" ؟وإن الطريقة التى تتبعها هذه المدرسة -فى العادة- هى مراجعة مجموعة متنوعة من أنواع الفعل والتى يطلق عليها بشكل شائع "صواب" ،وذلك لاكتشاف أو البرهنة على أن لها صفات مشتركة. على سبيل كون الفعل متطور بدرجة عالية وافتراض أن هذا "الصواب" و"الإلزام" . ولكن من الواضح افتراض مراجعة الأمثلة ستكون كافية وأن اكتشاف الصفات المشتركة سيكون صحيح ، فإنه سيبقى هناك احتماليين الأول :أن الصفات المشتركة التى تم اكتشافها ربما تكون ما يكون عليه الصواب ، والثانى : ربما يكون تحديد (أو تمييز) لما يكون الصواب نتيجة له، والذى يكون فى ذاته مختلف عن الصواب (صفة الصواب) فهو ليس جوهر الصواب ولكنه أساس له.[١]

والآن يتساءل ""روس"" ماالذى نعتبره فى الوقت الحالى وجهات نظر عن معنى الصواب؟ ومن الواضح أن افتراض أن "الصواب" يعنى متطور بشكل مقارن Comparatively Evolved ليس افتراضاً يمكن قبوله بسهولة.وإذا سألنا أنفسنا ماذا يعنى "أكثر تطوراً" سوف نجد عنصرين أساسيين: ١) إن السلوك الذى تمَّ وصفه يأتى فى الترتيب الزمنى بعد عملية من التطور لفترة أطول أو أقصر.

٢) إن لديه ملمحاً مميزاً يظهر فى العادة فى مسار التطور هو كونه معقد مقارنة بالأنشطة البسيطة، والتى تظهر فى المرحلة الأولى من التطور. ومن الواضح أن لاعدم الاكتمال المؤقت، ولاالتعقيد، ولا اتحاد الاثنين هو ما نقصد الإشارة إليه عند استخدام مصطلح "الصواب" أو "الإلزام" حتى إذا كان هذا الأمر صحيح، وأن هناك صلة تامة بين ميزة الصواب وميزة كون الفعل "أكثر تطوراً" وأن الميزة الواحدة لاتوجد بدون الأخرى ، فليس هناك تشابه بين الميزة التى فى عقولنا للصواب أو للإلزام والميزة التى نضعها فى عقولنا لكون الفعل أكثر تطوراً. إن الإدعاء الذى يقر باكتشاف معنى الصواب يجب رفضه تماماً.[٢] وبهذا فنحن أمام احتماليين لتحديد قصد هؤلاء الذين يزعمون أنهم اكتشفوا معنى الصواب:

أ) الاحتمال الأول: ربما يعتقدون أن بعض الأفعال لها ميزة الصواب واكتشفوا صفة أو ميزة أخرى يعتمد عليها الصواب دائماً. وفى هذه الحالة لن يكون هناك فى النهاية اتجاه للصواب، ولن يوجد فى وجهة نظرهم شئ إلى الرفض بشكل عام من قبل هؤلاء الذين يعتقدون أن الصواب ميزة لايمكن تعريفها تملكها بعض الأفعال، وبعض الأفعال الأخرى لاتملكها . وينتقل ""روس"" خلال توضيحه للاحتمال الأول إلى العلاقة بين الصواب والأكثر تطوراً ، ويصل إلى أن الاتجاه الذى يقول بالتطور سوف يتم تشجيعه مادام أنه يقدم لنا سبب لاعتقاد أن الفعل الذى ينتج عنه خير أكثر يميل إلى الانتشار. ولكن هذا الاتجاه لن يوضح بأى شكل من الأشكال الإجابة أو حتى توضيح للسؤال : ما الذى يجعل الفعل صحيح؟.

ب) الاحتمال الثانى: يصرح من خلاله ""روس"" أنه مادام تناول واحداً من البديلين يعنى أن التيار التطورى (أو مذهب التطور) يدرك وجود الخير، ويبحث عن أسسه.ولكن البديل الآخر يظل قائماً ، وربما تكون النتيجة المترتبة على الاتجاه التطورى ليست أن الملزم فقط يعنى متطور ولاحتى أن التطور هو أساس للإزام ، ولكن ليس هناك وجود للإلزام ، فلا يوجد فى الواقع شئ يمثل معنى تمتلكه عندما تستخدم كلمة الإلزام، والتمييز الذى يظل قائماً يكون بين الفعل الأقل والأكثر تطوراً فهذا لم يكن قصد " هربرت سبنسر" Herbert Spencer

---

[١] **Ross,W.D,Foundations of Ethics,Oxford University Press,Amen House,London,1939,p.12.**

[٢] **Ibid,p.13.**

(١٨٢٠: ١٩٠٣م)، فهو فيلسوف كان مقتنع أن هناك اختلاف موضوعى بين الصواب والخطأ . ومع ذلك فليس هناك اختلاف على أن دراسة العلم التطورى أثارت الشك حول الاختلاف بين الصواب والخطأ. لأنه قبل نظرية التطور لم يكن السؤال عن أصل فكرة الإلزام مطروحاً . فمادام البشر كانوا يعتقدون أنهم فصيلة منفصلة عن تاريخ الحيوانات الأقل تطورا. فمن الممكن أن ننظر إلى فكرة الإلزام على أنها هبة أصلية ودائمة خاصة بالجنس البشرى. ولكننا الآن لانستطيع أن نرفض قبول وجهة النظر، التى تقول أن الجنس البشرى مرتبط تاريخياً بفصائل الحيوانات الأقل تطوراً. وبالتالى لن يكون لدينا تميُّز بامتلاك أى فكرة عن الإلزام. وأن التساؤل عن أصل الفكرة (الإلزام) أصبح سؤالاً ملحاً، والسؤال فى أغلب الأحيان يتبنَّى بديلين:

الأول: إن فكرة الإلزام يجب أن تكون معقدَّة أى نوع من الخليط تم وضعه بواسطة كيمياء العقل ،من خلال عناصر أبسط من الممكن أن ننسبها إلى أسلافنا من الحيوانات (وفقاً لنظرية التطور).

الثانى: إنها اختراع خيالى خارق ينتمى إلى مرحلة متقدمة جداً من التطور.[٣]

ويصل ""روس"" إلى أنه قد يتفق مع ما يقدمُّه "آير" Ayer ، ليوضح أن الفعل يكون خيرٌ أو شر ، أمر يتوقف على أن الفرد يستحسن هذا الفعل أو يستهجنه ، فمثلاً يرى "أحمد" أن فعلاً ما خير لأنه يستحسنه ، و"عمر" يرى نفس الفعل شرٌ لأنه يستهجنه، فـ"أحمد" لايشك فى أن "عمر" يستهجن الفعل ، وعمر لايشك أن "أحمد" يستحسن الفعل فكل ما يحاول فعله كلٌ منهما هو الاستمرار فى القيام بنفس نوعية الفعل أو الامتناع عنه، فما يحاولا – وفقاً لـ"آير" – أن يفعلاه هو إقناع بعضهما البعض أن الفعل يملك صفات تستحق الاستحسان أو الاستهجان خيرٌ أو شرٌ.

وينتقل ""روس"" إلى توضيح الإجابة عن سؤال "هل من الممكن قبول أى محاولة أخرى غير محاولة التيار التطورى أو المذهب الطبيعى لتعريف "الصواب " أو "الإلزام"؟ .ويقصد بهذا "أى محاولة لاطبيعية" المحاولة التى تعرِّف "الصواب" بتعريف يتضمن الإشارة إلى مصطلح أخلاقى مميَّز بدلاً من "الصواب" . ويعرض ""روس"" لنظرية الأستاذ "مور" Moore كمثال لهذه المحاولة والتى قدمها "مور" فى كتابه "مبادئ الأخلاق" Principia Ethica ويعّرف فيه "الصواب" على أنه (نتاج أكبر قدر ممكن من الخير) ويصرح ""روس"" أن هذا يبدو تياراً صحيحاً إلى حد ما ،عن المعنى الذى يكون فى أذهاننا عندما نستخدم كلمة "صواب" بنفس القدر من الصحة التى كانت عليه محاولة المذهب الطبيعى . فليس من الواضح أنه عندما يقول الرجل البسيط : "إنه من الصواب الوفاء بالوعود" فليس بالضرورة كونه يفكر فى النتائج الإجمالية لمثل هذا الفعل . وأيضاً ليس بالضرورة يفكر فى أن النتائج الإجمالية ستكون دائماً أفضل النتائج الممكنة؟ وإذا قال شخص ما : "إنه من الصواب أن تقوم بالفعل الذى سوف ينتج أفضل النتائج " فإنه يفكر فى توضيح معنى كلمة "الصواب" ولكنه يقرر ميزة أو صفة الصواب، التى يملكها الفعل وتؤهله لكى يكون فعلاً صائباً . ويصل ""روس"" إلى أن وجهة النظر التى يقدمها توضح أساس الصواب وليس جوهر الصواب، ويرى ""روس"" أنه عند استخدام كلمة "صواب فى سياق الفكر الأخلاقى يكون معناها قريب جداً من معنى "الإلزام" أو "ماهو واجب" ولكن ليس نفس المعنى .[٤]

---

[٣] **Opt.cit,pp.14:15.**

[٤] **Ross,W.D,Foundations of Ethics,pp.40:43.**

ويقترح ""روس"" أنه إذا كان الأستاذ "برود" [*]Broad على صواب فإن الصواب الأخلاقى صفة معقدة . فهى متضمنة فى الصفة الأصلية للملائمة والتى تشاركها مع صفة صواب عنصر فى كل جميل . وتتضمن على الاختلاف الذى يميُّزها عن أى شكل من الصواب غير شكلها الذاتى. فهى صفة معقدة كما تكون صفة الإحمرار معقدة، فهى تتضمن بداخلها عنصراً مختلفاً. وبالرغم من أن الإحمرار معقد، فإنه لايمكن تعريفه فيمكننا أن نبدأ بتعريفه عندما نقول إنه شكل من اللون ولكننا لانستطيع إكمال التعريف .لأنه إذا حاولنا توضيح أو تحديد ما يميِّزه عن غيره من أشكال اللون يمكننا أن نقول فقط إنه أحمر وبنفس الطريقة يمكننا أن نبدأ التعريف "الصواب الأخلاقى" لأنه يمكننا أن نقول: إنه شكل من أشكال الملائمة. ولكننا لانستطيع إكمال التعريف ، حيث إننا إذا سألنا ماهو نوع الملائمة الذى يمثله الصواب؟ فيمكننا فقط القول إنه نوع الملائمة الصائب. وهنا كان الأستاذ "برود" ذكى فى اعتبار أن عند هذه النقطة لايمكننا الاستمرار فى التحليل.

والآن يجب ملاحظة أنه حينما لانستطيع بشكل جدى أن نقول لأى شخص إنه ينبغى أن يملك عواطف معينة لأننا لانعتقد أن فى قدرته أن يستحضرها فى الحال، فليس هناك مثل هذه الحدود لاستخدام كلمة "صواب" . فمازال باستطاعتنا ان نطلق على الحزن العاطفة الصائبة أو الملائمة فى بعض المواقف على سبيل المثال ، حتى إذا لم نفترض أن الشخص الذى نفكر فيه يستطيع أن يشعر بالحزن فى هذه الظروف ، فملائمة العاطفة تعتمد ببطئ على طبيعة الظروف ولاتعتمد إطلاقاً على قدرة الشخص أو عدم قدرته. وبالتالى ففى حين أنه علينا أن نرفض استخدام أوسع لـ"Ought" "ما ينبغى أن يكون" على أنه استخدام مترهل وليس محكم فإن الاستخدام الأوسع لكلمة "صواب" هو الاستخدام المناسب لها. وبالرغم من أنه يجب مراعاة أنه عندما نستخدم "صواب "الأفعال كمقابل للعواطف، فنحن فى العادة نعتقد أن الفرد فى قدرته أن يفعل أو يمتنع الفعل . إن استخدامنا الشائع لكلمة "صواب" سلس جداً (أوسهل) بحيث إنه بالرغم ما يغطيه فى العادة هو ببساطة فكرة الملائمة أو الصحة (التصحيح) بدون التلميح إلى أن هناك فقط فعل واحد أو عاطفة تلائم الموقف ، او إلى أنه فى مقدرة الفرد القيام بالفعل أو العاطفة

---

[*] Charlie Dunbar Broad(١٨٨٧: ١٩٧١م) فيلسوف انجليزى ، وزميل بكلية "نرينتى"بجامعة كيمبردج ، وكان أستاذاً يشغل كرسى "نايت بريدج" للفلسفة الاخلاقية منذ سنة ١٩٣٣ حتى سنة ١٩٥٣م؛ أما قبل هذه الفترة فقد عمل –بعد ان حاضر بكليتى "سانت أندروز" و"دندى"- أستاذاً للفسفة بجامعة "برستول" . ولما كان قد تأثر تأثراً شديداً بكثير من فلاسفة كيمبردج السابقين ومن بينهم "رسل"و"مور" فأنه لايدين بالشئ الكثير فى فلسفته للتأثيرات الأجنبية ولايدين بشئ على الاطلاق لـ"فتجنشتين" وهو الذى أثر فى معظم فلاسفة "كيمبردج" تأثيراً عميقاً. على أن دراسته الأساسية التى تلقاها فى العلوم الفيزيقية مقترنة بمزاج رزين حذر هى التى أثرت فى نظرته إلى الفلسفة بأكملها ؛ فهو لايتوقع بل ولايطالب قط فى نطاق الفلسفة ان يبلغ نتائج يقينية ويكتفى بالنتائج إذا جاءت الاحتمالات مرجحة لهذا والحقيقة أنه يتحاشى فى أغلب الأحوال أن يورط نفسه فى "أية" نتيجة بعينها مكتفياً بأن يعرض المزايا والعيوب النسبية فى النظريات المتنافسة ؛ فـ "برود" لايزعم لنفسه مهمة البناء كلا ولامهمة الهدم ، ولكنه يزعم لنفسه "على أكثر تقدير قدرة أكثر تواضعاً (وإن كانت مفيدة) هى القدرة على بسط ماهو صعب من الأمور بسطاً واضحاً وعلى نحو غير مسرف فى سطحيته. ومن أهم مؤلفاته Scientific Thought" التفكير العلمى "عام ١٩٢٣م.

جوناثان رى،وج.أو،أرمسون ،الموسوعية الفلسفية المختصرة، ترجمة: فؤاد كامل، جلال العشرى ـ عبد الرشيد الصادق المحمودى،مراجعة وإشراف: زكى نجيب محمود، ص٩٣.

Mautner,Thomas,The Penguin Dictionary of philosophy,Penguin Books,1997,p.77.

موضوع النقاش، ومع ذلك فإن استخدام كلمة " صواب" فى أحيان كثيرة يتم تناولها على أنها معادلاً لـ"الإلزام".

ويوضح "روس" أن هذا التناول يكون فى كثير من الأحيان مناسب للإختصار. ولكنه ليس صحيح تماماً، لأننا نفكر فى الموقف الذى يوجد فيه الإلزام حقاً قبل القيام بالفعل أو أى بديل للفعل. فنحن لانستطيع أن نتحدث بشكل محدد ونقول "إن كذا وكذا فعل إلزامى" لأن الفعل لايوجد فى الواقع لكى يكون إلزامى أو غير إلزامى . ولانستطيع أن نتحدث بشكل محدد ونقول إن كذا وكذا سيكون فعل إلزامى إذا تم القيام به" لأنه من الواضح أن إلزامه أو صفة الإلزام، التى يجعلها لاتعتمد على القيام به.فإن اللغة المحددة الوحيدة التى يمكننا أن نستخدمها فى هذه الظروف هى "هذا وهذا ملزم للفعل" وبهذه أو تلك الطريقة ". ففى الواقع الإلزام ليس ميزة تتعلق وتتصل بالأفعال ولكن الإلزام هى شئ ما متعلق بالأشخاص.[٥]

ويشير"روس" إلى أن هدفه هو تناول مشكلة اكتشاف أى فعل من الأفعال تكون متاحة للفرد وتكون صائبة بشكل موضوعى؟ وسوف يطلق على هذا دعاوى متنوعة وهائلة لواجبات الوهلة الأولى، التى يمكن أن يتضمن عليها المواقف، وماهو واضح فى ضوء الصعوبات المتنوعة وهى صعوبة مقارنة الخير بالنتائج المتنوعة ، وصعوبة موازنة واجب إنتاج أكبر قدر من الخير فى مقابل الإلزامات الخاصة ، وما نود أن نعرفه هو، أننا لايمكننا أن نعرف واجبنا بهذا المعنى، ولكننا فقط يمكننا أن نصل إلى رأى أكثر أو أقل احتمالاً عنه. وفى نفس الوقت، فأن الصعوبات ليست عظيمة بحيث تجعل المحاولة بلافائدة. فيمكننا باستخدام القياس من الخبرة والتجربة والتعقل السابق أن نتوقع ببعض الثقة النتائج الأقرب لأفعالنا ، ويرى "روس" أن بمقارنة أنواع الخير وواجبات الوهلة الأولى يمكننا أن ندرك واقعة الخير المطلوب هو الأكبر، والإلزام المقصود أو الأكثر صرامة ، واقعة أنه فى الكثير من الحالات الفردية أن الأشخاص الذين تعلمنا احترام حكمهم فى الأمور الأخلاقية سوف يقومون بنفس الحكم على الأفعال، إذا كان هناك بعض الضمان بوجود الموضوعية . ولكن "روس" يشير إلى وجود واجب موضوعى فهناك فعل نعتقد أنه من المحتمل أن يحقق الواجب الموضوعى بأعلى درجة ممكنة ، ويوضح أنه عند محاولتنا لاكتشاف الواجب الموضوعى يمكننا أن نكتشف الواجب الذاتى، ففى بعض الحالات ينتابنا الشك حول القيام بفعلين أو أكثر ولانعرف أى منهم بدقة هو الواجب ، ولكننا لسنا على جهل تام بالأفعال، لأننا -على الأقل- نفكر أن الفعل الصواب هو واحد من عدد محدد من الأفعال وفى هذه الحالة فإن من واجبنا الذاتى أن نفعل واحد من هذه الأفعال إذا اعتقدنا أن واحد منهم هو واجبنا الموضوعى .[٦]

وهناك من الفلاسفة من يرى أن "القيم"- أخلاقية كانت أو جمالية، إذًا- ليست جزءًا من المعرفة الإنسانية، ولذلك فالعبارة التي تحتوي على كلمة "قيمية (مثل "الخير") لا تكون ذات معنى من هذه الناحية، إننا قد نشعر بأن الرأفة خير من القسوة، لكن شعورنا هذا لا سلطان له على من لا يشاركنا فيه، "إن العلم وحده لا يستطيع إقامة الدليل على أنه من الشر إنزال القسوة بالآخرين، ذلك لأن كل ما يمكن معرفته إنما يجيئنا عن طريق العلم، أما الأشياء التي من حقها أن تدخل ضمن الميدان الشعوري، فهي خارجة عن نطاق العلوم".

لكن فريقًا من فلاسفة الأخلاق- وعلى رأسهم "مور" في عصرنا هذا- يريدون جعل "الخير" صفة موضوعية خارجية يدركها الإنسان كما يدرك اللون الأصفر، وإذا سألناهم بأية

---

[٥]Ibid,pp.54:56.

[٦]Opt.cit,p.190.

حاسة يدرك الإنسان صفة الخيرية في الشيء الذي يقول عنه إنه خير، أجابوا إنه يدركها "بالحدس" (أي بالإدراك العقلي المباشر أو بالعيان العقلي أو بالبصيرة- فهذه كلها ترجمات جارية لكلمة intuition)، فالحدسيون يرون أن كلمة "خير" تشير إلى صفة "لا طبيعية" لا يمكن إدراكها بإحدى الحواس الخمس المعروفة، ويمكن أن نسمي هذه الحاسة السادسة المفروضة بالحدس الأخلاقي، ومن ثم ينكر الحدسيون أن تكون صفة الخير مطابقة لأي صفة طبيعية، مما نألفه كاللون والشكل والوزن وما إلى ذلك؛ وبالتالي فليست مرادفة لأي وصف تأتي به مركبًا من هذه الصفات الطبيعية، وبعبارة أخرى فإن صفة "الخير"- عندهم- لا يمكن تحليلها أو تعريفها بغيرها من الصفات التي تدرك بسائر الحواس، فإذا قلت لك إنَّ "س خير" فإما أن يكون لديك الحدس الذي تستطيع به أن تدرك في "س" هذه الصفة كما أدركها أنا، وإما ألاَّ يكون لديك الحدس المطلوب، إذن فلا أمل في أن ترى ما أدلك عليه، والأمر في ذلك كالأمر في اللون عند الأعمى، إذا قلت للمكفوف "س أصفر" فلا أمل له في أن يرى ما أدله عليه في "س" لانعدام حاسة البصر عنده. (٧)

ويقوم موقف الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط- صاحب المثالية الأخلاقية ومذهب الواجب الأخلاقي Deontology*- على المسلمة الأساسية القائلة، بإنَّ مفهوم الواجب هو المفهوم الأساسي في الأخلاق، أي أنَّه لا يمكن رد مفهوم الواجب إلى مفهوم الخير، كما يدعي الغائيون، وهذا لا يعني أنَّ المفهوم الأخير يمكن رده إلى مفهوم الواجب.

ما يصر عليه الديونطولوجي هو أنه لا علاقة ضرورية بين كون الفعل إلزاميًّا خلقيًّا، واتصافه بالخيرية، فإن اتصاف الفعل بالخيرية لا هو شرط ضروري، ولا هو شرط كافٍ، لكونه إلزاميًّا من المنظور الخلقي، وهذا يعني- بدوره- أنَّ كون الفعل ملزمًّا خلقيًّا ليس شرطًا كافيًا لاتصافه بالخيرية، فكما أننا لا يمكننا أن نشتق مفهوم الواجب من مفهوم الخير، كذلك لا يمكننا أن نشتق مفهوم الخير من مفهوم الواجب، ولكن السؤال الذي لا بد من مواجهته الآن هو: إذا كان مفهوم الواجب هو المفهوم الأساسي في الأخلاق، بمعنى أنه غير قابل لأن يشتق من مفهوم الخير، إذًا فمن أين نستمد معرفتنا لما هو واجب خلقيًّا؟ ولكي نفهم جواب "كانط" عن هذا السؤال، علينا أن نوضح في البداية بعض المفاهيم المحورية في فلسفة كانط الأخلاقية، وبخاصة مفهوم الإرادة الطيبة، ومفهوم الأمر المطلق، ومفهوم القانون الخلقي.

في نظر "كانط"، الإرادة هي الشيء الوحيد الذي يمكننا القول إنه خير بصورة مطلقة، الشيء الوحيد الذي يمتلك قيمة كامنة على نحو غير مشروط، وهي لذلك الخير الأسمى،

---

(٧) **زكى نجيب محمود،موقف من الميتافيزيقا، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣م،ص١١٣ :١١٤.**

* **المذهب أو النظرية الأخلاقية التي تجعل من الواجب أساسًا للأخلاق،**

Felw,Antony ,A Dictionary of Philosophy , Macmillan reference books ,1985, p88,89

وبالتالى فإن امتلاكها هو الغرض النهائى للحياة الخلقية. إنَّ الإرادة الطيبة- في رأي كانط- هي الشيء الوحيد الذي له قيمة في ذاته دون قيد أو شرط، ومعنى ذلك أنَّ قيامنا بما هو واجب أو صحيح خلقيًّا هو الأمر الوحيد الذي يمتلك قيمته في ذاته، دون أي قيد أو شرط، ولكن السؤال الذي لا بد من أن يواجهه "كانط" الآن هو السؤال التالي: كيف نعرف ما هو واجب أو صحيح أخلاقيًّا؟

إنَّ جواب "كانط" يتلخص في الآتي: إنَّ واجباتنا يقررها القانون الخلقى، إذن حتى نعرف ما هي واجبتنا الأخلاقية في وضع معطى، علينا أن نعرف ما الذي يمليه علينا القانون الأخلاقي في هذا الوضع، وهو قانون مطلق.

وما يعنيه قولنا إنه قانون مطلق هو أن ما يأمر به مقيَّد بصورة مطلقة، فإذا كان هذا القانون يأمرنا، مثلاً، بأن نعامل كل شخص على أنه غاية في ذاته وليس مجرد وسيلة، فإننا ملزمون- خلقيًّا- بأن نعامل كل شخص على أنه غاية في ذاته وليس مجرد وسيلة، أياً ما كانت النتائج المترتبة على تقيدنا الفعلي بهذا الأمر، فإنه لا يمكن أن يوجد في نظر "كانط"، أي مسوغ لتقيدنا بما يأمر به القانون الأخلاقي سوى ما يأمرنا به هذا القانون، أي سوى قانونيته، من هنا تنبع الطبيعة المطلقة لهذا القانون التي تعني ضرورة تقيِّد كلاً منا به، دون قيد أو شرط.

وأقصى ما يمكن استنتاجه لما يمكن اشتقاقه من مبدأ الأمر المطلق من واجبات هو أنها واجبات للوهلة الأولى، ما لم يثبت العكس، وليس واجبات مطلقة، كما ادعى كانط.[٨]

حتى الآن يبدو أن مشكلة كانط الأساسية تكمن في نظرته إلى الإلزام الخلقي على أنه مطلق. إنَّ القواعد الخلقية التي نشتقها من القانون الأخلاقي ملزمة لنا دون قيد أو شرط؛ وبالتالي فهي تقرر بصورة مباشرة واجباتنا الفعلية، وليس مجرد واجبات الوهلة الأولى، فإذا كانت القاعدة الخلقية التي نشتقها من القانون الأخلاقي، هي القاعدة التي تقضي بالوفاء بالوعد أو بقول الصدق أو بعدم الغش أو بمساعدة المحتاجين، إذًا فإن واجبنا الفعلي، وليس فقط واجبنا للوهلة الأولى، هو أن نفي بوعودنا أو أن نقول الصدق أو نستنكف عن الغش أو نمد يد العون للمحتاجين، أياً ما كانت الظروف أو الشروط التي نجد أنفسنا فيها.

فلقد طالب "كانط" بطاعة الواجب لذاته، وأصبح من أهم خصائصه أن يكون ضروريًّا قبليًّا، وليس جزئيًّا بعديًا كسبيًا، واضحًا بذاته يصدق به العقل بمجرد تصوره، وبهذا أصبح الواجب مبدأ صوريًّا مقطوع الصلة بالواقع تمامًا، فـ"كانط" لم يفهم من الإنسان إلا الإنسان العاقل، بينما الإنسان تقوم أخلاقه على العقل والشعور والعاطفة والبيئة والظروف الثقافية والاجتماعية جميعًا.

ويدعي بعض أنصار مذهب الواجب المعاصرين- وعلى رأسهم ""روس""، أن إنقاذ المذهب الديونطولوجى(الواجب) منوط بالتخلي عن مفهوم الإلزام المطلق بوصفه المفهوم

---

[٨] عادل ضاهر ، نقد الفلسفة الغربية الأخلاق والعقل، الجامعة الأردنية بالأردن ، المجلة الفلسفية ، الجمعية الفلسفية العربية ،١٩٩١م، ص ٣٢٠.

الأساسي في الأخلاق، واستبدال مفهوم الإلزام للوهلة الأولى به*، بمعنى آخر، لتجنب الاعتراضات التي أوردناها على مذهب "كانط" الديونطولوجي،ما يقترحه فيلسوف كـ"روس" هو التخلي عن النظر إلى القواعد الخلقية التي نشتقها بصورة مباشرة من القانون الأخلاقي على أنها ملزمة لكلٍّ منا دون قيد أو شرط، كما فعل كانط، والنظر إليها، عوضًا عن ذلك، على أنها ملزمة لنا فقط للوهلة الأولى.

ومن الواضح بالنسبة لـ"روس" أن عدم تعارض قيامنا في حالة ما بواجبٍ من واجبات الوهلة الأولى مع قيامنا بأي واجب آخر منها لا يشكل سوى شرط كاف لكون الواجب السابق هو واجبنا الفعلي في الوضع المعني، وبمعنى آخر فإن الحالات التي يتعارض فيها قيام أحدنا بواجب من واجبات الوهلة الأولى مع قيامه بواجبٍ آخر منها ليست- بالضرورة- حالات لا يكون فيها الواجب السابق هو الواجب الفعلي للشخص المعني.

إذن: ما الذي يقرر- في حالات كهذه- ما إذا كان هذا الواجب هو واجبه الفعلي أم لا؟ هنا يقترح "روس" معالجة سؤال من النوع الأخير؛ اللجوء إلى المبدأ التالي: إن ما ينبغي أن يشكل واجبنا الفعلي في وضع معين، هو ذلك الفعل الذي ترجح فيه أكثر، كفة الصواب الخلقي الذي يتسم به للوهلة الأولى، وعلى افتراض أن التعارض محصور في واجبين فقط من واجبات الوهلة الأولى، فإن "روس" يقترح أن يكون واجبنا الفعلي في هذه الحالة ذلك الفعل، الذي يتفق مع إلزام الوهلة الأولى الأكثر إلحاحًا.[٩]

ويقسم "روس" واجبات الوهلة الأولى كالآتي:

١- بعض الواجبات تعتمد على أفعالنا السابقة، وهذه الأفعال تتضمن نوعين:-

أ) الواجبات التي تعتمد على الوعد أو ما يبدو أنه يتضمن على الوعد؛ مثل عدم الكذب وهو وعد يكون متضمنًا في الاشتراك في أي مناقشة.

ب) الواجبات التي تعتمد على فعل خاطئ سابق، وهذه الواجبات تُسمى واجبات التكفير.

٢- بعض الواجبات تعتمد على الأفعال السابقة للآخرين، خدمة يتم تقديمها عن طريقهم لي؛ وهذه الواجبات قد يطلق عليها واجبات الامتنان.

٣- بعض الواجبات تعتمد على حقيقة أو إمكانية توزيع اللذة أو السعادة، التي لا تتفق مع صفات الشخص المعني، وفي هذه الحالة تستنهض واجبًا ليمنع هذا النوع من التوزيع، وهذه هي واجبات العدالة.

---

* **Prima Facie obligation) المصطلح اللاتيني للمصطلح (On first appearance هو)**
الاقتراح الذي قدمه "روس" لتفادي ما يمكن أن يحدث من تعارض بين الواجبات.

Felw,Antony,a dictionary of philosophy,p287.

[٩] المرجع السابق، ص٣٢٢.

٤- بعض الواجبات تعتمد على الحقيقة الخالصة بأن هناك كائنات أخرى في العالم، يمكننا أن نحسن من ظروفهم من منطلق الفضيلة أو الذكاء أو اللذة، وهذه هي واجبات الإحسان.

٥- بعض الواجبات تعتمد على حقيقة أنه بإمكاننا أن نحسِّن من ظروفنا من منطلق الفضيلة أو الذكاء، وهذه واجبات التحسين الذاتي.

ويرى "روس" وجوب أن نميِّز في النوع الرابع الواجبات التي تدخل تحت "عدم إلحاق الضرر بالآخرين".[١٠]

ويعلق "روس" على هذا التقسيم للواجبات كالتالي:

أ) التسمية ليست بالضرورة صحيحة؛ بالنسبة –مثلاً- إلى (الامتنان) فنحن نعني حالات معينة من الدافع، فليس من مهمتنا أن يكون لدينا دوافع معينة، ولكن من مهمتنا أن نقوم بأفعال معينة.

ب) إذا كان هناك اعتراض بأن هذا التصنيف للواجبات لا يعتمد على مبدأ منطقي، من الممكن الرد أولاً:- بأن المرء لا يدعي أن هذا التصنيف مطلق، فهو يعبر عن انعكاس لتقاليدنا الأخلاقية. ثانيًا:- لو كان هناك انعكاس آخر يكشف عن أسس منطقية لهذا، من أجل تصنيف أفضل، كان هذا أفضل بكثير.

ج) وقد يتم الاعتراض على نظرية "روس" بأنها لا تحدد ما هي الواجبات الفعلية التي أقوم بها في ظروف معينة، يعترف "روس" بأن نظريته في موقف يؤهلها للرد بشكل كافٍ على هذا الاعتراض، فهو يرى أنه لا بد من الاختيار بين نوعين مختلفين من الخير، قل مثلاً المعرفة واللذة. فليس من الممكن تقديم أساس منطقي يجعل واحدًا من النوعين أفضل، وهذا ليس أفضل من وجهة النظر التي تقول إن واحدًا من الواجبات أكثر إلحاحًا.

ويرى "روس" أن هناك اختلافًا مهمًا بين الصواب الأخلاقي والخواص الرياضية؛ فالمثلث المتساوي الضلعين تكون زاويتاه متساويتين أيًا كانت الظروف التي تحيط بهذا المثلث، وأياً كان مقدار زاويته الثالثة، فليس هناك مبادئ عامة تنطبق بهذه الطريقة على الأفعال الأخلاقية حتى مع استخدام مبدأ واجب الوهلة الأولى، فمن الممكن أن تكون بعض الأفعال خطأ للوهلة الأولى، وفي الوقت نفسه صوابًا للوهلة الأولى، فعلى سبيل المثال لا يوجد هناك فعل يسبب الخير لأي شخص دون أن يسبب الضرر لشخص آخر، والعكس صحيح.[١١]

بإمكاننا الآن أن نلخصِّ نظرية الواجب عند "روس" (الديونطولوجية) على النحو الآتي: إن المعرفة الخلقية تبدأ بمعرفتنا لما هي إلزامات من الوهلة الأولى، والمعرفة الأخيرة معرفة غير استدلالية، لأنها تقوم على حدسٍ عقليٍّ. إنَّ فعلاً من نوعٍ معينٍ هو فعلٌ نحن ملزمون بالقيام

---

[١٠] **Ross,W.D, The Right and the Good,Oxford university press, 1930,p16**

[١١] **Ibid,pp.17:18**

به للوهلة الأولى؛ لأنَّ له سمات من النوع الذي تفرضه طبيعة هذا الفعل، فبمجرد أن نعرف- على سبيل المثال- أنَّ فعلاً ما له الطبيعة التي تجعل منه فعلا يزيل الإجحاف عن شخص أو فئة من الأشخاص، نرى فورًا أننا ملزمون بالقيام به للوهلة الأولى. مانعرفه هنا بصورة حدسية مباشرة هو أن سمة ما أو أكثر من السمات النابعة من طبيعة الفعل تستوجب القيام به، إذًا فإن القيام بهذا الفعل لا يتعارض مع قيامنا بأي واجب آخر من واجبات الوهلة الأولى.

وفي بعض الأحيان يتم الاعتراض بأن أي نظرية- كنظرية "روس"- تقبل تعدد أسس الصواب والخطأ، وقائمة من واجبات الوهلة الأولى دون شرح كافٍ لها، وكان من الممكن أن يقول "روس" إنه يحظى بدعم التقليد الأخلاقي لمساندة قائمته، ولكن مع ذلك سيظل هناك اعتراض بأن هذا لا يقدم شرحًا عميقًا لقائمة الواجبات التي يقدمها.

لتوضيح أبعاد المشكلة الأخيرة، نأخذ مثالاً عينيًّا؛ لنفترض- مع "روس"- أنَّ تحقيق العدالة التوزيعية هو واحد من إلزامات الوهلة الأولى، وكذلك تحقيق أكبر قدر ممكن من الخير الكامن لأكبر عدد ممكن من الناس، قد نجد أنفسنا في الوضع الذي إذا حاولنا أن نحقق فيه أكبر قدر ممكن من الخير الكامن، فلن يكون بإمكاننا في الوقت نفسه أن نضمن العدالة في توزيع هذا الخير الكامن.[١٢]

المرء الذي يرفض الأنانية الأخلاقية ويشعر بعدم الارتياح تجاه النظريات الديونطولوجية (عن الواجب الأخلاقي)، فإن البديل الطبيعي له هو نظرية غائية يطلق عليها نفعية Utilitarianism؛ لأن نظرية الواجب الأخلاقي تهتم بالناس بجدية؛ لكن لا تهتم بالخير بجدية بشكل كافٍ، ومذهب الأنانية يهتم، وهكذا فإن بعض قواعدنا لواجب الوهلة الأولى تتبع مباشرة مبدأ التفضيل، والبعض يشتق من مبدأ النفعية أيضًا، وبالطبع من الممكن الدفاع عن قاعدة قول الحقيقة بشكل جيد على أساس أن تبني هذه القاعدة يسهم في تحقيق الخير العام الأعظم.[١٣]

ولقد دافع عن وجهة النظر هذه فريق من الفلاسفة مثل مورG . E Moor (١٨٧٣-١٩٥٨م)، و""روس"".

إن الطبيعيين الجدد ،يحاولون جعل وجهة نظرهم تتوسط وجهتي النظر المتعارضتين، ويعتقد بعض الأفراد الذين يتبنون وجهة النظر هذه ،أننا لو قمنا بالتعديلات المناسبة في نظريتي المعرفة واللغة، من الممكن أن نبرر الاستنتاجات القيمية الأخلاقية بواسطة جدل ملزم بنفس الطريقة والتي يكون بها الجدل في نظريات العلوم التجريبية.

---

[١٢] **Cavalier. Robert J,James Gouinlock and James P. Sterba,ETHICS in thehistory of western philosophy,Macmillan press,London, 1989,p.384.**

[١٣] **Frankena.Williamk,ETHICS,Prentice-Hall,United States of America,1963,p.36**

المجال العملى لفكرة واجب الوهلة الأولى عند "روس"

يبحث كل من "ونج" Wong* و"بيكمان" Beckman** إمكانية توظيف واجب الوهلة الأولى التى قدمها "روس" فى مجال العمل. وخاصة لظهور وجهة نظر ترى أن مجال الأعمال ينقصه الأخلاق. والملمح الأساسى الذى يميز البحث الذى يقدمه هذان الباحثان هو نظام لحساب القيمة الأخلاقية للفعل المقترح فى مجال العمل، وتحديد سواء كان هذا الفعل سيكون مرغوب فيه أخلاقياً أم لا إذا تم القيام به؟ ويقدم الباحثان البحث من تحليل أخلاقى متكامل يجمع بين النفعية وفكرة واجب الوهلة الأولى عند "روس" ، ففى النفعية ينبغى مراعاة عدد من الناس سوف يتأثرون بنتائج الفعل الذى يجب القيام به. فتعريف النفعية نفسه يشير إلى عنصر الكم الذى يجب مراعاته، كأن تكون قادر على توقع بدقة عدد الناس الذين سوف يتأثرون هو أمر صعب ولكن التقدير الكمى يمكن القيام به على أساس نسبى . ولكن هناك اعتراض واحد على المذهب النفعى هو أنه لايمكن من خلاله مراعاة العدالة والمبادئ الأخرى التى يتمسك بها المجتمع . فقرار محدد ربما ينتج عنه فائدة كبيرة لعدد كبير من الناس الذين سوف يتأثرون به، ولكنه ربما يتسبب فى ظلم كبير لبعض الناس.على سبيل المثال، من الممكن لصاحب بنك أن ينهى خدمة بعض الموظفين الذين تمَّ اتهامهم بالاختلاس، ولكن لم تثبت إدانتهم فقرار صاحب البنك من الممكن أن يكون له فائدة كبيرة لعملاء البنك ولكنه قد يمثل ظلم كبير لبعض الموظفين الذين لم يقوموا بالاختلاس بالفعل، ولكن تم توجيه الاتهام لهم. وبالتالى فإن نظرية المنفعة ربما تقود صانع القرار إلى أن يتخذ فعل، ربما يكون خاطئ من الناحية الأخلاقية ، ولكن نتائج هذا الفعل تبرر القيام به . ولكى يتم معالجة هذا الضعف فى مذهب النفعية، يستعين كلٌّ من "ونج" و"بيكمان" بعناصر من نظرية الواجب الأخلاقية ، فهى نظرية تلتزم بتنفيذ واجبات معينة وذلك إذا أرادوا الحفاظ على الأساس الأخلاقى للمجتمع ، ووفقاً لهذه النظرية إذا حدث صراع (تنازع)بين هذه الواجبات فى موقف معين فإنه ينبغى القيام بأكثر الواجبات إلزاماً وتعلقاً بالموقف. ومع ذلك فإن النموذج التوفيقى الذى قدمه "ونج" و"بيكمان" تم تشكيله بطريقة لاتتطلب بالضرورة استبعاد الواجبات الأقل إلزاماً. وترتيب الواجبات الأخلاقية يسمح لصانع القرار أن يرجع إلى نظام القيم الخاص به او بها فيما يتعلق بما يشعر به صانع القرار، إنه يمثل اعتبارات مهمة. والترتيب أيضاً يمكن أن يمثل قيم مهمة للشركة أو مكان العمل على أساس جمعى.(١٤)

ويستنتج كل "ونج" و"بيكمان" أن النموذج التوفيقى اللذان قدماه ، يقيم القيمة الأخلاقية للفعل المقترح فى مجال العمل وفقاً للفائدة التى تنتج عنه، والتأثير على المجموعات والأفراد المختلفين ومع ذلك هناك حالات معينة يطغى فيها البعد الأخلاقى فى صنع القرار، وفى هذه

---

* **Alan Wong هو أستاذ الهندسة بجامعة "آر.أم.أى .تى" R.M.I.T باستراليا.**

https://www.rmit.edu.au/contact/staff-contacts/academic-staff/w/wong-associate-professor-alan (1/7/2017)

** **Eugene Beckman هو أستاذ أخلاق العمل (اخلاقيات المهنة) بجامعة "أنديانا" Indiana بالولايات المتحدة.**

https://link.springer.com/article/10.1007/BF00871964 (1/7/2017)

(١٤)**Wong,Alan&Eugene Beckman,An Applied ethical Analysis system in Business, Journal of Business Ethics,Vol .11,No.3(Mar.) Published by Springer,1992,pp.173:175.**

الحالات يكون هذا النموذج مفيد فى تحديد التبرير الأخلاقى المناسب للفعل المقترح والذى يمثل مشكلة أخلاقية.(١٥)

ويرى " مورروا" Morreau* أن واجبات الوهلة الأولى التى يقدمها "روس" تتضمن بعض الواجبات غير الضرورية، وأن واجبات الوهلة الأولى العامة يمكن أن يتم تجاوزها بواسطة واجبات اكثر تحديداً ،ووجد أن أيٍّ من واجبات الوهلة الأولى أو كلها يمكن أن تضاف إلى مجموعة من المقدمات فى أى قياس منطقى.(١٦)

ويوضح "أودى" Audi** أنه لكى نرى كيف تعمل الحدسية الكانطية فى الأخلاق العملية، يجب علينا أن نظر إلى الإلزامات الأخلاقية ليس فقط من أعلى إلى أسفل كما يكون الوضع الطبيعى عند توضيح تطبيق المبادئ ، ولكن أيضاً إليها من أسفل إلى أعلى . ومن المفيد أن نبدأ بسؤال يطرحه "روس" إلى أى مدى نستطيع أن نقول وفقاً للواقع ماهو الوعد؟أو ماهى مساعدة المرء فى حالة الإصابة؟ مثل تلك الأسئلة ضرورية بالنسبة لمشكلة الاكتمال المعرفى للحدسية الكانطية ، وهى مهمة لعدة أسباب هى :

أولاً: إذا كانت أى مجموعة من المبادئ مرشد جيد بشكل مستقل فى الأمور الأخلاقية، فنحن نحتاج إلى طريقة لتطبيقها، ولانحتاج الامتثال إلى أساس مستقل للحكم الأخلاقى. قل مثلاً معيار مستقل لعدالة نعرفه على أنه واجب العدالة عند "روس" إذا أردنا نظرية تقترب من الاكتمال المعرفى، فنحن نحتاج إلى أن تتقدم من الوقائع النسبية إلى الإلزام الكلى.

ثانياً: بالإضافة إلى احتياجنا إلى توجيه الوقائع فى تطبيق المبادئ الأخلاقية ، فنحن نحتاج على الأقل تيار قوى من الوقائع والتى تكون من النوع الذى يستدعى قرار أخلاقى أو فعل أخلاقى . وهذه النقطة يكون من السهل تغافلها بسبب أن أدبيات علم الأخلاق يسيطر عليها مشكلات الحكم المنتظر ، فهذه الأدبيات أو الكتابات لاتنتبه بالقدر الكافى للشروط التى تستدعى قرار أخلاقى أو فعل أخلاقى فى المقام الأول.فليس كل ماتفعله مميز بشكل أخلاقى. فمتى يجب علينا أن نقوم بقرار أخلاقى ، ومتى نستطيع ببساطة أن نسعى لتحقيق غايات غير أخلاقية؟.

---

(١٥)**Ibid,pp.177:178.**

* **هو أستاذ الفلسفة بجامعة "ماريلاند" Maryland بالولايات المتحدة الأمريكية.**

http://www.philosophy.umd.edu/courses/fall2012/phil858b (1/7/2017)

(١٦) **Morreau,Michael,Prima Facia and Seeming Duties,Studia Logica:An International Journal For Symbolic Logic,Vol.57,No.1, Papers In Deontic Logic(Jul.),Springer,1996,p.47,69.**

** **Robert Audi هو أستاذ الفلسفة بجامعة "نوتردام" The University of Notre Dame باستراليا.**

https://philosophy.nd.edu/people/faculty/robert-audi/ (1/7/2017)

ثالثاً: يجب علينا أن نقوم بتعليم المبادئ الأخلاقية فى البداية، بواسطة الإشارة إلى تلك الوقائع مثل قيام شخص ما بإيذاء آخر.فالأطفال يحتاجون إلى تجربة هذه الأسس الموضوعية للحكم، قبل أن يتمكنوا من تكوين مفاهيم أخلاقية. فكيف تكون هذه الوقائع المميزة أخلاقية مدركة بشكل مثمر من ناحية النظرية الأخلاقية؟.

رابعاً: فى الممارسة على الأقل يجب علينا أحياناً أن نبرر أو نفسِّر الحكم الأخلاقى بواسطة الامتثال إلى الوقائع فى مقابل النظر إلى أحكام أخلاقية أخرى. وهذه النقطة تحتوى على نظريات معيارية مكتملة ، فمن المثير للشك (المريب) أن أحكامنا عن الإلزام الكلى، يمكن أن تبرر أو تفسر بشكل كافى بدون الامتثال إلى وقائع أو نقاط محددة ، وبالتحديد عندما تنتج عن حل نزاع بين الواجبات . وهذه النقطة لاتشير إلى تخفيض الأحكام الأخلاقية إلى أحكام واقعية؛ ولكن الإشارة إلى أن الأحكام الأخلاقية ينبغى توضيح أنها تقوم على الأحكام الواقعية، فما نوع الوقائع الذى يملك التمييز الأخلاقى الأساسى، ويحتاجه هذا التفسير الأساسى المعرفى؟[١٧]

إن قائمة "روس" للواجبات الأساسية، بعيدة تماماً عن أن تكون واقعية ولكن هذا من الواضح أنه لم يمثل مشكلة خطيرة. فيبدو أنه لم يكن على وعى بها تماماً عند وضعه قائمة الواجبات الخاصة به. فواجبات التعويض تقوم على فعل خاطئ سابق ، وواجبات العدالة تتعلق بالتوزيع ، وليس وفقاً لصفات الأشخاص ، والواجبات التى تتعلق بكل من النفع والتحسين الذاتى تتطلب جعل شخص ما أفضل حالاً (من منظور الفضيلة) هل من الممكن أن نفهم الشروط المعيارية بداخل إطار العمل الذى يقدمه "روس"؟والإجابة هنا تمثل بداية الحل. إذا كانت المصطلحات المعيارية مفهومة بواسطة الامتثال إلى الأسس الواقعية التى لاحظها "روس" عند وضعه قائمة من الواجبات ، عندها فكل واجب وضعه"روس" له بالكاد أساس واقعى بمعنى وجود مجموعة من الأسس الواقعية كافية لتأسيس هذا الواجب من أجل إعداد إلزام للوهلة الأولى لفعل ما من النوع الذى تتطلبه. ولكن هذه الميزة الواقعية لأسس الواجبات التى قدمها "روس" ربما تكون فى الممارسة أمر صعب تحقيقه. ويشك "أودى" أن "روس" اعتقد أننا ربما نفترض أن كل مفاهيم الفضيلة وتلك المفاهيم الأخلاقية المعقدة مثل الكذب والإيذاء ، يتم اقتراحها بشكل مسبق بواسطة عملاء أخلاقيين ناضجيين . وربما يكون هذا افتراض آمن فى المجتمع المدنى. ولايقترح "أودى" أن" روس " قد ناقش هذا الموضوع بوضح ولكن علينا أن نحاول تطوير المذهب الحدسى بطرق لم يقم بها "روس" والحدسيين الآخرين الذين جاءوا بعده. وهى الطرق التى توفرها لنا الكانطية الحدسية.

ويشير "أودى" إلى كيف يمكن للكانطية الحدسية أن تساعدنا فى التعامل مع مشكلة الميزة الواقعية على المستوى النظرى.ولكن فى الممارسة الفعلية تتطلب منا المشكلة أن نربط فهمنا للإحسان وواجبات "روس" الأخرى بالأمور الواقعية بأقصى قدر ممكن. ويشير "أودى" إلى أن هذا الجانب من المشكلة لم يهتم به "روس" ، فلنفترض مع "أودى" أنه كان على صواب فى اعتقاده أن الفضيلة خير بشكل أصيل، وبالتالى مناسبة لكى تكون ميزة فى الشخص ويجب أن يفخر بها وينميها . فهل فى استطاعة حدسية "روس" أو الحدسية الكانطية وبدون طرح أسئلة اخلاقية أن يعتبر تنمية الفضيلة أساس للواجب؟ وهنا يقدم "أودى " طريقة متاحة لأى نوع مقبول من الحدسية، ويفترض أن الفضائل الأخلاقية تمثل أنواع من المميزات الشخصية التى قد يملكها الفرد إذا قبل مبادئ الواجب التى يقدمها "روس" - ومن خلال توجيه الحكمة العملية –

---

[١٧] Audi,Robert,A Kantian Intuitionsm,Mind,Vol.110,No.439(Jul),

Oxford university press on behalf of the Mind Association,

2001,PP.629:630.

بعيداً عن امتثال هذه المبادئ إلى الفضيلة الأخلاقية وفى ضوء الواجب المطلق . تقريباً الفكرة هى أن أى واجب جعل الناس أفضل فيما يتعلق بالفضيلة ربما يفسر على أنه أمر يتطلب منا مساعدة الناس لكى يقبلوا مبادئ "روس" بشكل أفضل فى سياق معاملة الناس كغايات وليس كمجرد وسائل.

ويعتقد "أودى" أنه يمكن للواجب المطلق - الذى يتم إدراكه كمعيار أخلاقى مرشد- تنظيم مبادئ "روس" للواجب، فالنظرية التى يقدمها "روس" لاتعتمد على الفضيلة بشكل كامل، ولكنها تؤكد أن الفضيلة مهمة فى النظرية الأخلاقية، ولايمكن الاستغناء عنها فى الممارسة الأخلاقية.

ويرى "أودى" أن الحدسية الكانطية لاتدعى أنها تقدم لنا اتجاه ضخم أو صغير للإلزام الأخلاقى .أو حتى صفات عامة تتعلق بالأفعال التى تكون دائماً تنتمى إلى أفعال الإلزام بشكل عام، فهو يقر أن هذه الفكرة تحتاج إلى توضيح أكثر، ويعتقد أن واجبات "روس" يمكن أن تقدم بعض التوضيح . وتفهمنا لهذه الواجبات يمكن أن يتم توضيحه بربطها بالواجب المطلق . فلايوجد تجاوز للحكمة العملية "روس" كان على صواب فى هذا ولكن الحكمة العملية ضرورية بشكل مستقل بالنسبة لاتجاه أخلاقى.(١٨)

ويتناول "زيمرمان" *Zimmerman موضوع تحقيق الإلزام الأخلاقى، ويقدم من خلال هذا التناول ثلاث وجهات نظر عن طبيعة الإلزام الأخلاقى، الأولى موضوعية وهى التى قدمها "روس" فى كتابه "الصواب والخير". ووجهة النظر الثانية الذاتية التى قدمها "روس" فى كتابه أسس الأخلاق" بعد رفضه لوجهة النظر الموضوعية ، ووجهة النظر الثالثة هى "التوقعية "التى يتبناها "زيمرمان".(١٩) ويرى أن وجهة النظر الموضوعية تكون جذابة بشكل أساسى، هذا أمر يرجع لبساطتها ؛ فأنت إذا وعدت شخص بأنك سترجع كتابه الذى استعرته منه فى يوم الجمعة ، وإلتزمت بهذا الوعد، فأنت بهذا حققت الإلزام الأخلاقى . أما وجهة النظر الذاتية فهى أكثر تعقيداً من ذلك ، فهى تعتمد فقط على أننى قصدت أن أعيد الكتاب يوم الجمعة ، ولكن قد تحدث ظروف تمنعنى من ذلك ، ومع هذا فأننى سوف أكون حققت الإلزام الأخلاقى لمجرد أننى قصدت ذاتياً أننى سوف أرجع الكتاب يوم الجمعة . أما وجهة النظر التوقعية فهى معقدة تماماً وتحتاج وقت لكى نعتاد عليها فهى تعتمد على النتائج التى ستحقق من إلتزامى بهذا الوعد ألا وهو إرجاع الكتاب يوم الجمعة. وكل ما يهدف إليه "زيمرمان" هو تقديم وجهات نظر كافية، تتعلق بالطبيعة الحقيقية للإلزام الأخلاقى والحقوق الأخلاقية.(٢٠)

***الإلزام السياسى** :

وتناول "هير" Hare معنى الإلزام فى السياسة ، بفكرة الإلزام السياسى ، و يجد أن مصطلح (الواجب السياسى) هو أحد أنماط الواجبات المرتبطة بالواجب الأخلاقى ، بل هو بالأحرى نمط ثانوى من أنماط الواجب الأخلاقى مرتبط بأنماط ثانوية أخرى مثل الواجب

---

(١٨)Ibid,pp.631:633.

* Michael Zimmerman هو أستاذ الفلسفة بجامعة (شمال كارولنيا) بالولايات المتحدة الأمريكية.

https://libres.uncg.edu/ir/uncg/clist.aspx?id=389 (1/7/2017)

(١٩) Zimmerman,Michael.J, On The Fulfillment of Moral Obligation, Ethical Theory and Moral Practice,Vol.9,No.5,(Nov),Springer, 2006,p.577.

(٢٠) Ibid,p.596.

الاجتماعى والواجب العائلى. فكما أن الواجبات العائلية هى جزء من الواجبات الأخلاقية التى تواجهنا حين نصبح آباء(مثل ضرورة إطعام أطفالنا..) ، وكما أن الواجبات الاجتماعية هى من نمط الواجبات الأخلاقية، التى نمارسها بوصفنا أعضاء فى المجتمع ، كذلك فإن الواجبات السياسية هى واجبات أخلاقية نمارسها لأننا مواطنون فى دولة لها قوانينها. إن الاعتقاد بأن الواجبات السياسية ليست أنماطاً ثانوية تنتمى إلى الواجبات الأخلاقية ، بل إنها من أنواع الواجب الأساسى المرتبطة بالواجبات الأخلاقية ، قد يؤدى بالمرء إلى ممارسة أبشع الأفعال اللاأخلاقية، وذلك باسم "واجب سياسى" منظوراً إليه بوصفه درجة عليا من الأخلاق. أما إذا تساءلنا عما يمكن أن يكون عليه مثل هذا " الواجب السياسى" ، ومن أين يمكن له أن يصدر، فإن الغموض الذى سنجد أنفسنا نتخبط فيه، قد يكون من شأنه أن يقنعنا بأن هذا الأسلوب فى استخدام المصطلحات وإنما هو أسلوب مصاغ بشكل سئ بصورة جذرية. ولكن مهما كان الأمر فـ "هير" سوف يتحدث فقط عن تلك الواجبات الأخلاقية التى نقوم بها بسبب كوننا مواطنين،وعن الكيفية التى تبرز بها تلك الواجبات.[٢١]

يحاول "هير" توضيح فكرة الواجب فى المجال السياسى ، عن طريق افتراض موقف سياسى معين، يجد فيه مئة شخص أنفسهم فى جزيرة جرداء.سوف نجد أنه على الفور تظهر المسائل الأخلاقية التى تتعلق بتصرفاتنا والتى من شأنها أن تمس مصالح الآخرين. وقد يبدو واضحاً هنا أن بعض تلك المسائل سوف يحل من دون أية عودة إلى السياسة أو إلى القوانين التى لم تكن قد وجدت بعد. فمثلاً ، أنا أجد أن من واجبى أن أحافظ على الأوضاع الصحية، إذ لم أفعل ذلك ،فإن الآخرين سوف يموتون بفعل الأوبئة التى تنتج عن إهمالى . ومن هنا فإن الاستجابة للمصالح فى هذه الحالة لاتحتاج إلى أية جهود قصوى للوصول إليها. وسيكون فى هذه الحالة من واجبى أن أحافظ على النظافة الشخصية لكى أمنع انتشار الأمراض، مثل "التيفوئيد". ومن ناحية أخرى تبرز بعض الواجبات فقط بسبب وجود أو احتمال وجود قوانين محددة . وسوف يسمى "هير" هذه الواجبات التى تظهر مستقلة عن وجود القوانين أو الدولة بالواجبات الاجتماعية ، فهذه الواجبات تظهر حين يعيش الناس معاً داخل مجتمع معين،سواء أكان ذلك المجتمع ، أو لم يكن منظماً من الناحية السياسية، أو على شكل دولة لها قوانينها. وسوف يطلق "هير" اسم الواجبات السياسية على الواجبات التى تظهر فقط فى ظل دولة وقوانين.

ويتساءل "هير" كيف يبدل سن القوانين وضع الواجبات؟ ويوضح أن محاولتى للحفاظ على سلامة الوضع الصحى فى ظل القوانين، سوف يكون فرصتها أكبر فى النجاح، وذلك لأن الآخرين الذين لايكترثون للمحافظة على الأوضاع الصحية من تلقاء أنفسهم ، سيجدون أنفسهم عندئذ مكرهين على فعل ذلك .[٢٢]

وينتقل "هير" للحديث عن واجب سياسى هو بالتحديد واجب سن القوانين الجيدة وتعزيزها، وهو واجب يبرز لأنه من مصلحة الناس بشكل عام ؛ ويذكر "هير" أن أولئك الأشخاص الذين يكون من مصلحتهم ألا تكون ثمة قوانين على الإطلاق ، لأنهم يتدبرون أمرهم بشكل أفضل بدون قوانين، ويرى أن مثل هؤلاء لايعنوننا هنا، لأننا هنا نبحث فى مسألة ما الذى يتعين علينا أن نفعله من الناحية الأخلاقية؟ ولكى نستطيع الإجابة علينا أن نعالج مصالح الآخرين من وجهة نظر تجعلها مساوية فى الأهمية لمصلحتنا الخاصة . واذا كان هؤلاء الأشخاص يقومون بهذا، فإنهم سوف يصلون إلى نفس النتائج.

---

[٢١] **هير**،ر.م،أخلاق السياسة،ترجمة ابراهيم العريس،دار الساقى،ط١بيروت ،لبنان،١٩٩٣،ص٦

[٢٢] المرجع السابق،ص ١٠ :١١، ١٣

ويرى هير أنه إذا لم يكن هناك ثمة قوانين للملكية مثلاً، قد لايكون ثمة ما يسمح بأن تكون هناك سرقات . لأن السرقة لايمكنها أن تتحق فى الشئ غير المملوك ، وليست هناك ملكية من دون قوانين تتعلق بمسألة الممتلكات .إذن إذا كان ثمة وجود لواجب أخلاقى يقضى بعدم السرقة ، فإن هذا الواجب يدين بوجوده لوجود القانون نفسه ، بوصفه شرطاً ضرورياً وأساسياً لوجود مؤسسة الملكية . أياً كان فإن المسألة تكمن فيما إذا كان ثمة واجب أخلاقى يقضى بالامتناع عن خرق تلك القوانين. ومن وجهة نظر أصحاب المذهب النفعى هناك وجود بالفعل لمثل هذا الواجب ، خاصة إذا كان خرق تلك القوانين من شأنه أن يؤدى إلى إلحاق الضرر بمصالح المجتمع وأفراده.(٢٣)

يمكننا أن نقول تحقق أكبر قدر من النفع مرتبط بالتزامنا الكلى بالقوانين، لأننا اذا نظرنا إلى السارق نجده يطالب بامتيازات لنفسه من دون أن يكون لديه ما يبرر حصوله عليها . لأنه اذا انتشرت السرقة سوف تنهار مؤسسة الملكية، وهذا يبرر رفض التوصيف الكلى للسرقة بحيث يمارس كل شخص السرقة على هواه. والسارق الذى يرغب فى تبرير موقفه ، سوف يكون عليه أن يقول، إن من سرق لأنه يعلم أن من سيفعلون فعل السرقة سيكون عددهم أقل بحيث لايؤدى فعلهم إلى الإضرار بمؤسسة الملكية.لكن هذا يعد أمراً غير شرعى، لأن الجميع لديهم الحق فى أن لايقع عليهم أى ظلم ، وسوف يلحق بهم ظلم أكيد إن عمد السارق إلى سرقته ، بينما امتنعوا هم لأنهم إناس يطيعون القانون. فكل الأشخاص يرغبون فى امتلاك ما يملكه الآخرون -وهم لايملكوه -. أما " اللانفع" الذى يتبدى من خلال فعل السارق لايتمثل فقط فى الضرر الذى يلحقه بالأشخاص الذين تم سرقتهم ، بل كذلك فى الضرر الذى يلحق بكل أولئك الذين كانوا يودون لو يحصلون على ما يمتلكه الآخرون ، لو كان الحصول عليه مشروعاً ، لكنهم لم يفعلوا ذلك لأنه غير شرعى، ومن هنا فإنهم يستشعرون بأن فعل السارق قد ألحق بهم ظلماً. والحال أن مجموع هذه الأضرار هو من الضخامة بما يكفى لجعلنا ندين فعل السارق ، حتى لو كان هذا الفعل "نافعاً" بالنسبه له. (٢٤)

ويمكننا القول بأن المذهب النفعى الذى من الواضح أن "هير" تبناه عند حديثه عن الإلزام السياسى، وكما نجده عند "رولز" يجعل المتطلبات الأخلاقية مساوية للواجبات السياسية، وبخاصة عند تناوله واجبات العدالة الطبيعية ،لكن الواجب الطبيعى الذى نجده عند"رولز" والذى يدفع المواطن لكى يدعم مؤسسة العدالة لايمكن لأن يكون كافٍ لكى يعبر عن الإلزام السياسى.

إن رولز فى كتابه " نظرية العدالة" يؤيد فكرة وجود مطلب أخلاقى لطاعة القانون يعتمد على الواجبات الطبيعية للعدالة. فـ "رولز" هنا يرى الإلزامات على أنها متطلبات أخلاقية يتم مراعاتها خلال الأفعال الطواعية . وعلى عكس الإلزامات نجد ان الواجبات الطبيعية يتم تطبيقها بدون مراعاة للأفعال الطواعية.(٢٥)

إن العديد من الواجبات الطبيعية التى نجدها عند"رولز" تمثل مبادئ أخلاقية واضحة فهى تشمل واجب المساعدة المتبادلة للآخرين عندما يتعرضون للخطر ، وواجب عدم التسبب فى أذى للآخرين. إن هذه الواجبات الطبيعية وغيرها التى ذكرها "رولز" عندما ننظر إليها ككل نجدها مقنعة وهذا ما لايجعلنا نشعر أنه ينقصها مناقشة مفصلة. لكن الموقف يزداد تعقيداً عندما نتوجه إلى الواجب الطبيعى لمساندة مؤسسات العدل الذى نجده غير واضح بشكل كافى حيث

---

(٢٣) **هير ،ر.م،أخلاق السياسة ،ترجمة ابراهيم العريس،ص١٦**

(٢٤) **المرجع السابق،ص ٢٠**

(٢٥) **Rawls.J,A Theory of Justice,Harvard University press,1971,p.334**

يقدمه "رولز" هكذا: (من وجهة نظر نظرية العدالة يكون أكثر واجب طبيعى أهمية، هو أن نساند مؤسسات العدالة، وهذا الواجب له جزئين، الأول: علينا أن نذعن وأن نفعل ما علينا تجاه مؤسسات العدالة عندما توجد وتطبق علينا. ، الثانى: علينا أن نساعد فى التأسيس والقيام بالخطوات الممهدة للعدالة عندما لاتكون موجودة ، على الأقل عندما يتم تحقيق هذا بتكلفة قليلة من جانبنا) وقد أطلق " كلوسكو" Klosko على الأول " الواجب السياسى الطبيعى" ، ورأى أنه من الممكن أن نطلق على الجزئين معاً "واجبات سياسية".[٢٦]

اعتقد "كلوسكو"* أن الواجبات السياسية الطبيعية لاتعبر عن مبادئ أخلاقية متعارف عليها ، فنحن نحتاج إلى مناقشة لماذا يجب على الأفراد أن يتبنوها لأن "رولز" لم يشرح هذا ولم يقدم وجهة نظر مفصلة فى هذا الشأن الأمر الذى جعل من الصعب تطبيق نظريته. وبالرغم من أن الآن أصبحت الاختلافات واضحة بين هذين الواجبين السياسيين وبين الواجبات الطبيعية، إلا أنها تشابهها فى كونها ترجع على الأفراد بدلاً من المؤسسات. ويؤيد " رولز" المنهجية الفردية، ولذلك يرى المؤسسة على أنها عدد من الأدوار يتم تحديدها بواسطة القواعد ، ووفقاً للطريقة التى يتصرف بها القائمين بهذه الأدوار. ومن وجهة نظر "رولز" علينا أن نساند ونلتزم بمتطلبات الأفراد الذى يؤسس سلوكهم المحكوم بقواعد مؤسسات العدالة لأن هذا يفيد كل فرد بالتساوى (وبالتالى نحن أيضاً) .

إن مطلب تحقق شرط الفائدة بالنسبة للواجبات السياسية ، يثير سؤال مهم يتعلق بقوتها. فمن وجهة نظر"رولز" فإن هناك عدد من الواجبات الطبيعية مؤهلة بحدود واضحة وفقاً لقوتها، مثل واجب مساعدة الآخرين عند الحاجة ، ويجد أن الواجب السياسى بالمساعدة فى تأسيس مؤسسات العدالة مؤهل بنفس الطريقة. ويصل "رولز" إلى أن الواجب السياسى الطبيعى واجب ضعيف سوف يتسبب فى مشاكل جسيمة . فمتطلبات الالتزام بمؤسسات العدالة والمشاركة فيها كثيراً ما تكون شاقة. فالأعباء الرئيسة للمواطنة تتضمن طاعة القانون ودفع الضرائب. وهذه الأعباء يجب أن يكون وراءها مبدأ قوى وربما هذا ما دفع "رولز" إلى تشكيل الواجب السياسى الطبيعى.[٢٧]

إن القول بالواجب السياسى الطبيعى كمبدأ قوى، يترتب عليه مجموعة من المشاكل المختلفة. فمن الصعب أن تبرر مبدأ قوى فى موضع أصلى. وفى الحال يبدو أن الواجب العام للتمدن وإعلاء العدالة مقبول ويمكن تبنيه فى موضعه الأصلى. فنحن سوف نكون أفضل حالاً إذا تصرف كل فرد على مستوى أعلى.لأن التعلق بهذا المبدأ سوف يفيد كل فرد. وسوف يتبناه الأفراد الذين يمثلونا (فى مؤسسات العدالة) . ومع ذلك لايمكننا أن نتوقع من الناس أن يقوموا بتضحيات كبيرة من أجل مفاهيم غير محددة للخير العام. فالأشخاص الذين يمثلونا لايمكن أن

---

[٢٦] **Klosko.George, Political Obligation and the Natural Duties of Justice, Philosophy & Public Affairs,Vil.23.No.3,1994,p.251.253:254**

* **George Klosko، جورج كلوسكو أستاذ العلوم السياسية بجامعة فيرجينيا Virginia بالولايات المتحدة الأمريكية حصل على الدكتوراة عام ١٩٧٧م من جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية وعمل بأكثر من جامعة أمريكية ومن اهم مؤلفاته : "أرسطو"عام ٢٠٠٧، و "تطور نظرية أفلاطون السياسية " عام ٢٠٠٦م، و" تاريخ النظرية السياسية"عام ١٩٩٥م.**

http://people.virginia.edu/~gk/ (4/7/2017)

[٢٧] **Ibid,p.255,256**

يفترضوا ببساطة واجب قوى على أنه واضح والممكن قبوله. فى حين أن "رولز" تمثل عنده الواجبات الطبيعية الوجه الآخر للمتطلبات الأخلاقية والتى ينظر إليها الكثير على أنها ملزمة لكل فرد، فهى ليست قوية بشكل كافٍ لكى يضحى الناس بحياتهم من أجلها.(٢٨)

ويمكننا أن نستنتج أن "رولز" يرى أنه يمكن للأفراد الذين يمثلونا فى مؤسسات العدالة أن يعتمدوا على مبدأ المساواة، بدون الحاجة إلى قبول الفوائد. وهذا المبدأ الأخلاقى قادر على أن يدعِّم طاعة القانون بدون مشاكل الواجب السياسى الطبيعى.

كما يرى "رولز" أن الانجذاب الأولىِّ لوجهة نظر الواجب الطبيعى هو الوضوح الحدسى. فهناك واجبات تبدو وكأن كل الكائنات الأخلاقية تمتلكها. مثل المساعدة المتبادلة بين الأفراد وعدم إحداث الأذى والمعاناة غير الضروريين . وأيضاً واجب إعلاء العدل. الذى امتد ليشمل واجب مساندة حكومات (مؤسسات) العدالة. وإذا أصبح من الممكن أن تمتد طبقة الواجبات الطبيعية بنفس الشكل، سيبدو هذا طريقة جذابة لتأسيس إلزامات سياسية عامة. ولكن بما فهى مبادئ ضعيفة فهى ليست مهمة (غير منطقية) بشكل نسبى فالمبادئ الضعيفة لاتؤثر فى الحرية الشخصية، لكنها لاتمثل أسس كافية للإلزامات السياسية.(٢٩)

ويرى "كلوسكو" أن كلاً من مبدأ المساواة والواجب السياسى القوى لديهما المقومات الأسياسية لكى يكونا مبادئ قوية. كلٌ منهما يساند طاعة القانون. التى تتبع فى كلا الحالتين ٠ حالة مبدأ المساواة وحالة الواجب السياسى القوى) من مشاركة الفوائد التى لايمكن الاستغناء من مجهودات المواطنين . وفى كلا الحالتين تكون الإلزامات محل التساؤل هى المشاركة فى توفير الفوائد بغض النظر عن الثمن ويعتقد "كلوسكو" أن هذه المجموعة من الأفكار تكون أساسية لنظرية عن الإلزام السياسى يمكن العمل بها ، بدلاً من البحث عن واجب مقبول بشكل حدسى لمساندة الإلزام بموسسات العدالة.

تذكر"جلبرت" Gilbert* أن "سيمونز" Simmons** فى كتابه "المبادئ الأخلاقية والإلزامات السياسية" عام ١٩٧٩م قدم فى بداية الكتاب افتراض أن الكثير من الناس يعتقدون أنهم ملتزمون بمساندة مؤسسات بلادهم السياسية؛ولكن بعد مناقشة تناولها فى ٢٠٠صفحة يستنتج "سيمونز" أن هذا الاعتقاد خاطئ (زائف). وبذلك فهو لم يثبت الافتراض الذى قدمه فى بداية الكتاب، وربما ينظر المرء إلى ماقدمه فيرى أنه لم يقدم شئ أفضل من الناحية الفلسفية، ألا وهو مفارقة الشك Skeptical Paradox فقد بدأ باعتقاد شائع قوى إلى حد ما وبعد ذلك وضح ان هذا الاعتقاد ليس له أساس.(٣٠)

---

(٢٨)**Rawls.J,A Theory of Justice,p.177,178.**

(٢٩)**Klosko.George, Political Obligation and the Natural Duties of Justice, P.268**

* **Margart Gilbert أستاذة الفلسفة بجامعة كنتكات Connecticut بالولايات المتحدة الأمريكية ومن أهم مؤلفاته " عن الوقائع الاجتماعية" عام ١٩٨٩م، و" نظرية الإلزام السياسى" عام ٢٠٠٦م،**

http://www.philosophy.uconn.edu/department/gilbert/gilbert.html (4/7/2017)

** **Simmons هو أستاذ الفلسفة بجامعة فيرجينيا ، ومن أهم مؤلفاته : " المبادئ الأخلاقية والإلزامات السياسية" عام ١٩٧٩م، " على حافة الفوضى" عام ١٩٩٣م**

http://www.virginia.edu/philosophy/Simmons.htm (4/7/2017)

(٣٠)**Simmons.A.John,Moral Principles and Political Obligations,**

إن مشكلة " مفارقة الشك" تتمثل بشكل عام فى أنها تضع المعتقدات التى تبدو راسخة محل التساؤل. فهى لاتقدم وجهة نظر تصل بنا إلى راحة البال أو الطمأنينة ولكنها تقدم تحدى ، هل يمكن أن نجد لهذه المعتقدات الشائعة تفسير أو دفاع مرضى؟ فكلما كانت هذه المعتقدات راسخة كان من الصعب التخلى عنها، وسيزداد لدينا الشعور بأن شيئاً ما خطأ . وتقترح "جلبرت" أننا ينبغى أن نفحص هذه المعتقدات مرة أخرى لنرى إذا كان من الممكن أن نصل منها إلى شئ فى النهاية. (٣١)

ترى "جلبرت" أن من المعتاد تفسير مشكلة الإلزام السياسى كمشكلة فى فلسفة الأخلاق، وهو ما يتعلق بما يتم الإشارة إليه بـ"الإلزام الأخلاقى" .وحاولت أن تثبت أن الروابط التى تربطنا بالإلزام السياسى ليست أخلاقية. وأوضحت أن "سيمونز" لم يذكر فى كتابه ماهى العلاقة التى تجعل الأفراد يشعرون أنه ينبغى عليهم مساندة حكومة بلدهم؟ ولكنه قد قدم ما يسمى بـ "حجج العضوية التحليلية"، وجاءت "جلبرت" بمثال لهذه الحجج من كتاب " مكفيرسون " Mcpherson* "الإلزام السياسى" ، يذكر "مكفيرسون" :(أن الانتماء إلى مجتمع ... يتضمن حقوق وإلزامات ، و أن تفهُّم ماالذى يعنيه أن تكون اجتماعى سوف يكون مستحيل اذا لم تفهم ماذا يعنى أن يكون لك حقوق وإلزامات ، والعكس) ولكن "سيمونز" نفسه ناقش بوضوح أن الصلات التحليلية المفترضة التى تربط الأفراد بالإلزام السياسى لمجتمعهم لاتوجد فى الواقع. ففى كتابه يفترض فكرة أوسع للعضوية فى المجتمع السياسى يكون فيها الفرد عضو إذا كان يقع فى دائرة التأثر بقانون المجتمع . ونتيجة لذلك يصل إلى أنه ليس هناك طريقة مقبولة لمساندة فكرة أن العضوية فى مجتمع سياسى لاتحمل بداخلها إلزامات سياسية .

ترى "جلبرت" أن من الأفضل أن نبتعد عن أى قيود خاصة بالروابط الأخلاقية، ونكتفى بالقول أن الكثير من الناس يشعرون بأنهم مرتبطون وملزمون بطرق نسبية تجاه الدولة.ولكن ما المفترض أن يكون مصدر الإلزام؟ إنه فى حالة من الطبيعى بشكل كافٍ نعبر من خلالها أفكارنا عن الموضوع بدون استخدام مصطلح "أخلاقى" ، وتستنتج أنه إذا تخلينا عن الاتجاه إلى روابط أخلاقية خاصة، فإن هذا سوف يجعلنا أحرار بقدر أكبر للنظر حولنا، ورؤية متى ولماذا نشعر بروابط وإلزامات فى حيواتنا.(٣٢)

تصل "جلبرت" إلى أنه ليس هناك فيما قدمته حتى الآن ما يلمح أن هناك أى حكومات أو مؤسسات سياسية مساندة عامة، وماهو واضح مع ذلك فإنه من السهل جداً أن ننزلق فيما يطلق عليه "صيغة الفاعل الجمع" للحديث عن الحكومات والمؤسسات الأخرى فى البلدان، التى نكون مواطنين فيها لمدة طويلة. فمن السهل جداً أن نسير مع الآخرين الذين يفكرون بنفس الصيغة، مع مراعاة الاتجاه الطبيعى لتكوين نوع ما من المجموعات ، وبالطبع مع مراعاة الضغط الذى يمارسه الآخرون علينا لكى نفعل ذلك . وفيما يتعلق بالصلات والروابط التى نتجت عن ذلك، فسوف نقوم بعمل جيد لكى نجعل تفاصيل التزاماتنا مدركة بأقصى درجة ممكنة. وترى

Princeton University Press,1979,p3-4

(٣١)Gilbert.MMargart,Group Membership and Political Obligation,The Monist,Vol.76,No.1, Person-Relativity in Ethics,Hegeler Institute, 1993,p.119,120

* Thomas Mcpherson هو أستاذ الفلسفة بجامعة Cardiff بالمملكة المتحدة .

Mcpherson.Thomas,Political Obligation,routledge ,London,1967,piii

(٣٢)Ibid,127,128,129

"جلبرت" أن لكى يكون المرء عضو فى "صيغة الجمع" تلك ينبغى علينا أن يمتلكنا "روابط سياسية" فصيغ الجمع يتم تأسيسها بواسطة الارتباطات المشتركة. والالتزامات التى تنتج عن هذه الروابط تشبه تلك التى تنتج عن اتفاقيات مشتركة أو اتفاقيات قوية.

توضح "جلبرت" أن مثل هذه النظرية قد تمَّ انتقادها كثيراً، على سبيل المثال، رفض "سيمونز" أى نظرية من هذا النوع بناءً على أن بعض الناس فى أى مكان قد وافقوا على التزامات مساندة الحكومة، مثل Walzer [*]"والزر" الذى وضَّح أن الموافقة على التزام مساندة الحكومة من الممكن أن تقدم بطريقة واضحة بدون الحاجة إلى اتفاقيات رسمية. وترى "جلبرت" أنه فى أية حالة فكل من الفريق الذى يؤيد نظرية "العقد الواقعى" أو الفريق الذى يلتزم بشكل حر بواجب مساندة الحكومة (أى بدون عقد أو اتفاقية) يصل فى النهاية إلى القول بالالتزام السياسى تجاه الدولة. وكما ذكر "والزر" فى كتابه "الالتزامات" : (أن الحرية المدنية فى أقوى صورها هى شرط ضرورى للالتزام السياسى)[٣٣]

ويرى "ولوف" [*]Wolff أن مشكلة الالتزام السياسى يمكن توضيحها بسهولة فهى ببساطة التوفيق بين سلطة الدولة واستقلال الفرد. فالليبرالى من الممكن أن يقدِّم إجابة تعطى قدراً متساوياً لكلٍّ من الطرفين، ويوضح أن الدولة تملك سلطة على مواطنيها نتيجة لقراراتهم المستقلة والمتمثلة فى الموافقة على هذه السلطة. وبذلك يكون التوفيق تام وتحل المشكلة من خلال الموافقة التى تشرع السلطة. إن الفكرة التى يقدمها "ولوف" لها أربعة ملامح *الأولى*: إنها تقدم أساساً لتفسير السلطة المشروعة للدولة بشكل لايفترض وجودها المسبق. *الثانية*:أن تبرير الدولة متضمن فى موافقة المحكوم ،وليس متضمناً فى كون الدولة لها وظيفة معينة. *الثالثة*: هى فكرة فردية تعتمد فى تبريرها للدولة على الفرد وليس " الخير العام" أو "الكل". *الرابعة*: فكرة ليبرالية حيث إنها تقدم نفسها من خلال موافقة الفرد وليس السعادة.[٣٤]

وإذا وافقنا على أن الدولة توجد ببساطة لكى تفرض الأخلاقيات والعدل، عندها سوف يبدو المطلب الأخلاقى لطاعة الدولة كأنه لايحتاج لأى تبرير. وبعبارة أخرى لن يكون هناك طبقة معينة من الإلزامات السياسية . ومع ذلك قد يرد صاحب المذهب الفوضوى [**]Anarchist

---

[*] والزر فيلسوف أمريكى ولد عام ١٩٣٥م ، له أعمال فى الفلسفة السياسية ، وفلسفة الأخلاق ، عمل بجامعة Princetonبرينستون ومن اهم اعماله"الفعل السياسى" *Political Action عام ١٩٧١م و On Toleration" عن التسامح" عام ١٩٩٧م*

http://www.sss.ias.edu/people#walzer/ (4/7/2017)

[٣٣]Walzer.Michael,Obligations,Cambridge University Press, 1982,P.XIV

[*] Wolff هو أستاذ الفلسفة بجامعة لندن University College London ومن اهم مؤلفاته " مدخل فلسفة السياسية" عام ٢٠٠٦، disadvantage " العائق " عام ٢٠٠٧.

http://www.ucl.ac.uk/~uctyjow/ (4/7/2017)

[٣٤]Wolff.Jonathan,What Is Problem of Political Obligation?,

Aristotelian Society,Newseries,Vol.91,1991,PP.153,155

[**] فوضوية Anarchism مذهب ينادى بإلغاء الرقابة السياسية داخل المجتمع ، مقرراً أن الدولة أكبر أعداء الفرد وأن فى إلغائها قضاء على الآفات والشرور الإنسانية.

بالقول أن واجبات الأخلاقيات العدالة معنية بأناس آخرين وليس الدولة . لذلك إذا تدخلت الدولة لكى تفرض الأخلاقيات والعدالة سنكون بذلك أضفنا لها بُعداً سياسياً جديد يحتاج إلى تبرير. وقد يرد أيضاً الفوضوى بالقول أن التطور الطبيعى لفكرة أن الدولة تفرض الأخلاقيات والعدالة، هو أن الدولة سوف تدعى أن لديها الحق العام فى أن تجعل قوانينها تطاع، مهما كانت التكلفة، وبالتالى ستدعى الدولة امتلاك سلطة الأخلاقيات والعدالة.

قد يرد الفوضوى أيضاً بالقول أنه من التبسيط الشديد أن نفترض أن كل القوانين توجد لكى تفرض الأخلاقيات وتحقق العدالة. فالدول التى تعمل من خلال النظام الأبوى، تحاول أن تحل مشاكل التنسيق وتضع سياسات حول المخاطر، التى يتعرض لها المواطنون من بعضهم البعض. فكل هذه نقاط الاعتراض التى من الممكن أن تولدِّ الخلافات بين الدولة ومواطنيها. وباختصار يبدو أن هناك منطقة خاصة للإلزام السياسى تتركز على الالتزام بطاعة القانون ، فالدولة تدعى أن الأفراد لديهم التزام أخلاقى لطاعة القانون، لكن هل هو عادل أم لا، وهل يعدّ حل جيد لمشكلة التنسيق، وكيف يمكن لى أن امتلك مثل هذا الالتزم؟

يرى "ولف" أن هناك مشكلة تتعلق بتطبيق القانون وفرض السلطة على هؤلاء الذين لم يوافقوا على الدولة، أو يقدموا دعمهم للدولة التى يوافق عليها الأغلبية.ويقترح "ولف" على الليبرالى أن يتخطى هذه المشكلة عن طريق إيجاد تبرير مكوَّن من مرحلتين للدولة، المرحلة الأولى: توضح أننا " الأغلبية" ينبغى أن نعتبر أنفسنا مرتبطين بالدولة ، والمرحلة الثانية: توضح أن فرض القانون على الخارجين عن القانون يتماشى مع المبادئ الليبرالية . إن الدولة يجب أن تصل إلى ما يسمى " بالكتلة الحرجة"، أى الأغلبية، ولكن ليست قوية جداً بحيث تحل محلها.[٣٥]

يذكر "ولف" أنه فى بعض الأوقات يظن الفرد أن الأمور سوف تكون أفضل حالاً بدون الدولة ، فهناك أوقات يتراجع فيها الناس عن مساندتهم للدولة، ولكن كيف نستطيع أن نتصالح مع فكرة أنه حتى فى هذه الأوقات أنهم مرتبطون بالدولة بواسطة إدعاء أن الإدارة من الممكن أن تلزمنا بالدولة فقط خلال فترة حكمها؟ وهنا يمكننا أن نرى صغر حجم العمل الذى تقدمه فكرة الإرادة كأساس للإلزام. وبالرغم من ذلك فمن الممكن أن تساعد فى تصالحنا مع إلتزاماتنا السياسية . فهى لاتملك أية قوة للتصدى لهؤلاء الذين ينكرون أن إرادتهم مرتبطة بالدولة. فمن الواضح أنه إذا كنا نريد تبرير للدولة فينبغى علينا البحث عن أساس آخر للإلزام بالإضافة إلى فكرة إرادة الدولة (أى إرادتنا الموافقة على تكوين دولة). ومع ذلك كان من الواضح بالنسبة لـ"ولف" أنه كلما كان من المقبول مناقشة أن كل فرد مرتبط بشكل معين من الموافقة كان هذا الشكل من الموافقة كأساس مناسب للإلزام السياسى الليبرالى أقل قبولاً .لأنه أما ألاَّ يكون من المحتمل أن يكون هناك شكل أصلى من الموافقة، أو أنه من غير المحتمل أن تمتلك الموافقة أية قوة ملزمة. فالموافقة الضمنية على سبيل المثال، ربما يكون لها قبول كأساس للإلزام لكن لاتبدو أنها شكل أصلى من الموافقة.

يوضح "ولف" أن هناك طريقتين من الممكن تقديم الموافقة من خلالهما الطريقة *الأولى*: أننا يمكننا أن نجعل قبول الأغلبية للمجتمع ، شرط ضرورى لكونه مجتمع عادل ، وهذا يحل مشكلة" الكتلة الحرجة". لكن يمكننا أن نحاول أن نقوم بما هو أفضل من ذلك فيما يتعلق بتطبيق الموافقة بطريقة أعمق، الطريقة *الثانية* : هى توضيح أنه سوف يكون من غير المقبول بدرجة كبيرة أن يتم اختيار مبادئ معينة فى ظروف معينة ما لم يكن هناك عدد كبير وأساس من السكان على استعداد للتنبيه كجزء من تفكيرهم الأخلاقى العادى. وهذا يمنحنا قدر من التفسير،

إبراهيم مدكور،المعجم الفلسفى،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،القاهرة ،١٩٧٩م،ص١٤١

[٣٥]Ibid,p156,160

ويعلل لماذا ينبغى علينا ألاَّ لانتوقع من مؤسسة أن تكون عادلة إذا لم يتم قبولها بشكل عام. وبذلك يكون "ولوف" قد وضَّح أن المشكلة المركزية بالنسبة لليبرالى فيما يتعلق بالالتزام السياسى هى مراعاة التزامات هؤلاء الذين لانستطيع أن نقول أنهم وافقوا على الدولة. فالبرغم من أن الكثير، ربما يعتقدوا أن لديهم سبب جيد لإعتبار أنفسهم ملتزمين بالدولة ، فأنهم لايمكنهم افتراض أن كل الأفراد الآخرين سيقتنعوا بنفس السبب. (٣٦)

وهذه المشكلة تحفزنا للبحث عن تبرير ذو مرحلتين للدولة. المرحلة الأولى: تفسر التزامات هؤلاء الذين يقبلون الدولة، فى حين أن المرحلة الثانية تضع فى حساباتها التزامات البقية المعارضة. ويصل "ولوف" إلى أنه بالنسبة للحلول الممكنة لمشكلة الإلزام السياسى، والتى تتمثل فى مبدأ المساواة الذى يعانى صعوبات شديدة واضحة، و"الواجب الطبيعى" الذى يقدمه "رولز" يحتاج أيضاً إلى فحص دقيق، ويرى أنه إذا لم يتم معالجة أىٍّ من هذين الحلَّين، فإنه سيكون على الليبرالى أن يقرر إما أن يقر بوجود مبادئ أخرى، أو ينكر وجود التزام سياسى عام . وهؤلاء الذين سوف يكون لديهم الشجاعة وسيقوموا بالاختيار الأخير، سوف يكون عليهم أن يبحثوا فى حقيقة عبارة "مل" Mill "كل ما يجعل الوجود له قيمة لأى فرد يعتمد على فرض القيود على أفعال الأناس الآخرين"(٣٧)

ويوضح "إدموندسون" Edmundson أنه من الشائع، اعتقاد أن مواطني الدولة العادلة بشكل متساوى يكون لديهم واجب للوهلة الأولى Prims Facie Duty يدفعهم لطاعة قوانينها. ولكن فى السنوات الأخيرة استنتج عدد من الفلاسفة السياسيين المؤثرين، أنه يجب علينا التخلى عن هذه الفكرة،أى أنه ليس هناك واجب للوهلة الأولى لطاعة القانون . لكن كيف يمكن للدولة أن تكون سلطة شرعية إذا لم يكن هناك واجب عام لطاعة قوانينها؟(٣٨)

يقدم "إدموندسون" حجة من جزئين لاثبات هذه السلطة الشرعية: الجزءالأول يوضح فيه ذلك الواجب لطاعة قوانين الدولة ، والجزء الثانى : يوضح فيه أن فكرة السلطة السياسية الشرعية تفسر بشكل أفضل بالرجوع إلى هذا الواجب.ويذكر "إدموندسون" أن القانون يغير موقفنا الأخلاقى على الأقل بثلاثة طرق هى :

١. الأحكام القانونية وسن الشرائع يمكن أن تغير توازن الأسباب، وبالتالى تبتكر واجبات أخلاقية جديدة.
٢. إن الأحكام القانونية وسن الشرائع تمدنا بآلية لفرض الواجبات الأخلاقية، سواء التى لاتتبع أو تتبع الأفعال القانونية.
٣. إن الدول العادلة بشكل كافى تفرض واجب عام .ولكن ليس للتدخل فى شئونها التنفيذية، فهذه القوى كافية لتأسيس مفهوم ثابت للسلطة السياسية الشرعية، وهذا هو المعنى الوحيد الذى يحتاج إليه كل من الإلزام السياسى للشرعية.

يؤكد "إدموندسون" أن السلطة السياسية ، بالضرورة التى تصنع دعاوى عامة حول نواحى معينة للموقف الأخلاقى للأفراد الخاضعين لها.لكن شرعية هذه السلطة لاتحتاج إلى أن تكون هذه الدعاوى صحيحة بالإضافة إلى كونها مخلصة ومؤسسة بشكل كافى. عادة ما تدعى

---

(٣٦)Opt.cit,162,167;168

(٣٧)Mill.J.S,On Liberty,In utilitarianism and other Writings ed.M.Wrrnock,Glasgow:Collins,1962,p130

(٣٨)Edmundson.William A,Legitimate Authority Without Political Obligation,Law and Philosophy,Vol/17.No.1,Springer,1998,p.43,44,55

السلطات السياسية أن هناك واجب عام لطاعة القانون . وسوف يكون من الصعب أن نفهم أنها سلطات بغير ذلك، لكن شرعيتها كسلطات لن تتوقف على صحة هذا الادعاء الأخلاقى.

ويستنتج "إدموندسون" أن هناك اعتقاد مقنع، بأن طبيعة السلطة السياسية والشروط التى يجب أن تتوافر فيها لكى تكون شرعية ، ترتبط بقوة بواجب المواطن تجاه طاعة القانون. وأن الشكوك حول وجود واجب عام -حتى الوهلة الأولى- لطاعة القانون قد صنعت الفوضوية الفلسفية ـ أى إنكار أن الدول كما نعرفها قادرة على أن تكون شرعية. كاستنتاج لايمكن الهروب منه. ويمكن تجنب الفوضوية الفلسفية ببساطة عن طريق إنكار أى صلة بين شرعية الدولة والالتزام السياسى، لكن مثل هذه الحركة سوف تترك طبيعة السلطة السياسية بدون تفسير.إن "إدموندسون" يهدف من وجهة نظره إلى التركيز على أنه بالرغم من أن السلطة السياسية تدعى أن تفرض واجب الطاعة إلا أن شرعيتها لاتتطلب أن يكون هذا الإدعاء صحيح. ولكنها تتطلب أن يدين المواطنون بواجب دولتهم وليس للتدخل فى الشئون التنفيذية (أى الأمور المطروحة للنقاش، أى طريقة تنفيذ القانون) .

إن وجهة نظره بها ميزة حيث إنها توضح طبيعة إلتزام المواطن تجاه الدولة الشرعية، فى حين أنها تحافظ فى نفس الوقت على المفهوم القوى للسلطة السياسية.فهناك فجوة واضحة بين ماتدعيه الدولة، وماهو مشروع وما يجب تنفيذه، ولكن هذه الفجوة لاتعد معضلة ولكنها بالأحرى تعكس الفجوة التى يجب أن تكون موجودة بين الشرعية والعصمة من الخطأ.[٣٩]

النتائج:

إن "روس" فى بحثه عن معنى "الصواب" عرض لما قدمه المذهب التطورى، واقترح أن فعل الصواب قد يعنى الفعل الأكثر تطوراً ـ وأشار إلى أن الصواب فى جانب منه، قد يعنى الفعل الذى ينتج عنه أكبر قدر من الخير.

وأشار "روس" إلى اقتراب معنى الصواب من معنى الإلزام ، ولكن أكد أنهما لا يشيران إلى نفس المعنى. وقدم إلى ترتيب للواجبات على أساس الوعد وعدم الكذب ،والتكفير، والعدالة، وتحسين الذات، وعدم ألحاق الأذى بالآخرين.

إن ماقدمه "روس" يمثل تطوراً لمذهب الواجب الكانطى الحدسى، فهو قدم حلاً للحالة التى قد يحدث فيها تنازع بين واجبين فى حالة واحدة ، وذلك عن طريق الرجوع إلى الترتيب الذى قدمه لواجبات الوهلة الأولى.وحاول الاستفادة مما قدمه المذهب التطورى فى صالح المذهب الحدسى.

أمَّا ما أغفله "روس" عند تقديمه واجبات الوهلة الأولى، فهو دور الإلزام المطلق بوصفه الإلزام الذى يتم الرجوع إليه فى النهاية ، مع مراعاة أنه يتم التعامل مع البشر كغايات وليس كوسائل ، وأيضا تناول فكرة الإلزام فى مجال السياسة وما يمكن أن تقدمه هذه الفكرة ، وما يمكن أن تشير إليه. واقتراب معنى الإلزام السياسى من نظيره الأخلاقى. وأن تلك الفكرة ترتبط بواجب إطاعة القانون.

---

[٣٩] Ibid,p.56,59

مراجع البحث

أولاً المراجع الأجنبية:

-مؤلفات"روس":

1- Ross,W.D, The Right and the Good,Oxford university press, 1930.

2- Ross,W.D,Foundations of Ethics,Oxford University Press,Amen House,London,1939.

-مراجع أخرى:

3- Audi,Robert,A Kantian Intuitionsm,Mind,Vol.110,No.439(Jul), Oxford university press on behalf of the Mind Association, 2001,

4- Craig ,Edward, The Shorter Routledge Encyclopedia of Philosophy , RoutledgeTaylor &Francis Gourp,London and NewYork,2005

5- Cavalier. Robert J,James Gouinlock and James P. Sterba,ETHICS in thehistory of western philosophy,Macmillan press,London, 1989.

5- Edmundson.William A,Legitimate Authority Without Political Obligation,Law and Philosophy,Vol/17.No.1,Springer,1998.

6- Edwards,Paul,the encyclopedia of philosophy,Macmillan, London,1967.

7- Felw,Antony ,A Dictionary of Philosophy , Macmillan reference books ,1985.

8- Frankena.Williamk,ETHICS,Prentice-Hall,United States of America,1963.

7- Gilbert.MMargart,Group Membership and Political Obligation,The Monist,Vol.76,No.1, Person-Relativity in Ethics,Hegeler Institute, 1993.

8- Klosko.George, Political Obligation and the Natural Duties of Justice, Philosophy & Public Affairs,Vil.23.No.3,1994.

9- Mautner,Thomas,The Penguin Dictionary of philosophy,Penguin Books,1997

10- Mill.J.S,On Liberty,In utilitarianism and other Writings ed.M.Wrrnock,Glasgow:Collins,1962.

10- Morreau,Michael,Prima Facia and Seeming Duties,Studia Logica:An International Journal For Symbolic Logic,Vol.57,No.1,

Papers In Deontic Logic(Jul.),Springer,1996.

11- Rawls.J,A Theory of Justice,Harvard University press,1971.

12- Simmons.A.John,Moral Principles and Political Obligations, Princeton University Press,1979.

13- Walzer.Michael,Obligations,Cambridge University Press,1982.

14- Wolff.Jonathan,What Is Problem of Political Obligation?, Aristotelian Society,Newseries,Vol.91,1991.

15- Zimmerman,Michael.J, On The Fulfillment of Moral Obligation, Ethical Theory and Moral Practice,Vol.9,No.5,(Nov),Springer, 2006.

ثانياً المراجع العربية :

١- إبراهيم مدكور،المعجم الفلسفى،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،القاهرة ،١٩٧٩م
٢- جوناثان رى ،وج .أو.أرمستون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة :فؤاد كامل ،جلال العشرى ، عبد الرشيد الصادق المحمودى،مراجعة واشراف: زكى نجيب محمود،المركز القومى للترجمة،القاهرة ،٢٠١٣.
٣- زكى نجيب محمود،موقف من الميتافيزيقا، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣م .
٤- عادل ضاهر ، نقد الفلسفة الغربية الأخلاق والعقل، الجامعة الأردنية بالأردن ، المجلة الفلسفية ، الجمعية الفلسفية العربية ،١٩٩١م.
٥- هير ،ر.م،أخلاق السياسة ،ترجمة ابراهيم العريس،دار الساقى ،ط١، بيروت ،لبنان،١٩٩٣.

ثالثاً: مواقع على شبكة المعلومات العالمية:

1-https://www.rmit.edu.au/contact/staff-contacts/academic-staff/w/wong-associate-professor-alan. (1/7/2017)
2-https://link.springer.com/article/10.1007/BF00871964 (1/7/2017)
3-http://www.philosophy.umd.edu/courses/fall2012/phil858b (1/7/2017)
4-https://philosophy.nd.edu/people/faculty/robert-audi/(1/7/2017)
5-https://libres.uncg.edu/ir/uncg/clist.aspx?id=389 (1/7/2017)
6-http://people.virginia.edu/~gk/ (4/7/2017)
7-http://www.philosophy.uconn.edu/department/gilbert/gilbert.html (4/7/2017)
8- http://www.virginia.edu/philosophy/Simmons.htm (4/7/2017)
9-http://www.sss.ias.edu/people#walzer/ (4/7/2017)
10-http://www.ucl.ac.uk/~uctyjow/ (4/7/2017)

Summary

Right and obligation from Ross's point view

Right and binding are important concepts in the field of ethical philosophy, and the meaning of each one may become one meaning in some philosophers' point view or very close to one another. And we addressed this subject in detail, :

a) Ross's presentation of the meaning of Right and Binding.
b) Indicate that his handling of this subject contributed to the development of the doctrine of duty and the doctrine of intuition.
c) Explain what Ross may have overlooked when presenting his prima face duties.

Ross discusses the meaning of Right and begins to address the evolutionary view.it is acceptable to deal with this school as a whole, although it has in fact confined itself to one of the definitions of ethical terms. But sometimes refer to the definition of Right by refence to the desirability of society, and sometimes tend to define the right as an evolving behavior.

The evolutionary and psychological school has made it very clear that there is little awareness of the distinction between two completely different question. The first is the meaning of terms such as "right" or "obligatory", What do we say about describing behavior when it is identified as "right" or " binding"? what are the other characteristics of describing behavior as "right" or "binding"? the way this school usually follows is to review a variety of types of action commonly called right and binding. However, it is clear that the assumption of revision of the examples will be sufficient and that the discovery of the common characteristics will be correct. There will be two possibilities: first, that the common traits that have been discovered may be the right ones, and second : is in itself different from the right (right character) is not the essence of right but the basis of it.